



مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

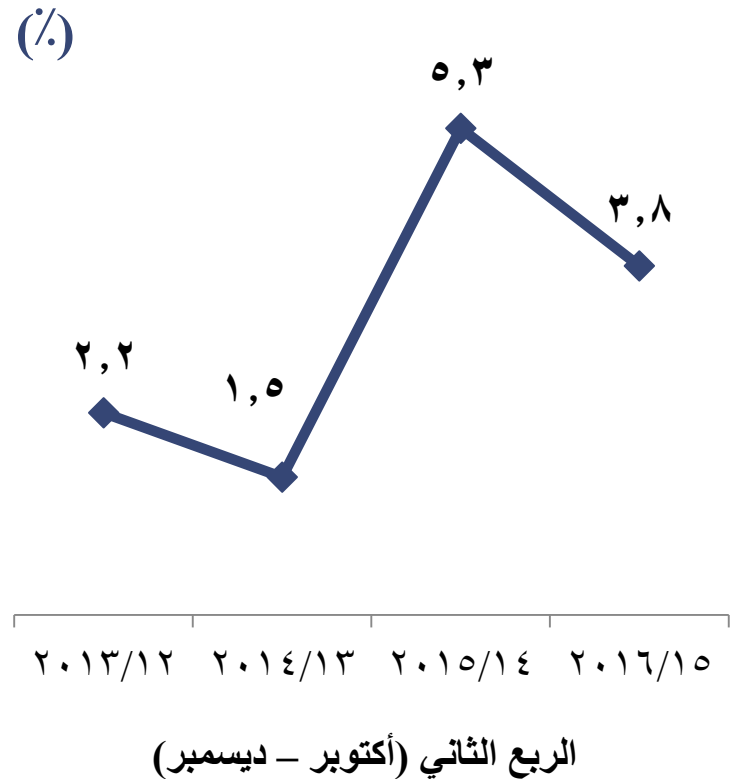
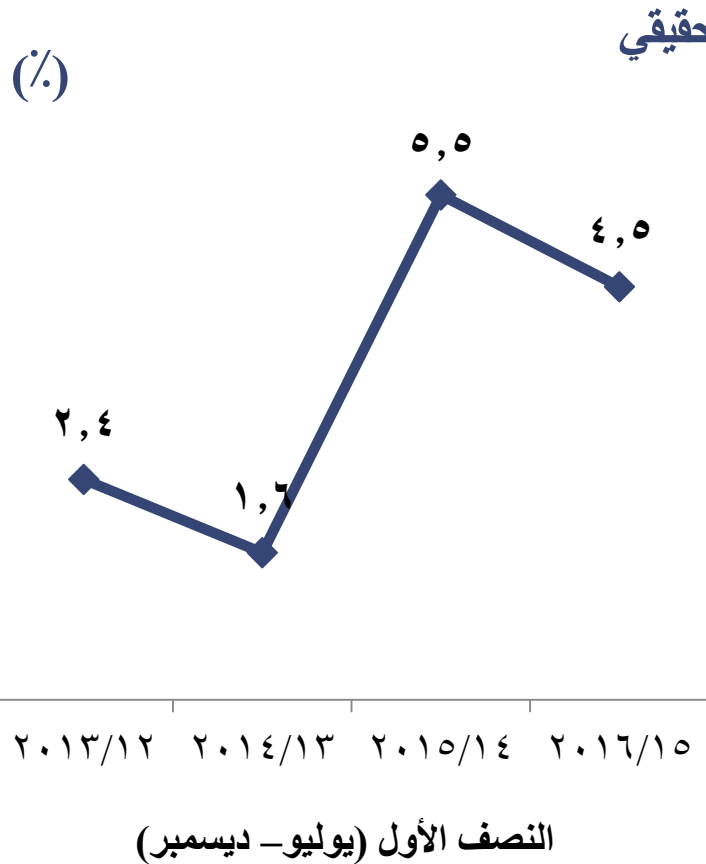
مؤشرات الاقتصاد الكلي I

مؤشرات القطاعات الاقتصادية II

النمو الاقتصادي

١

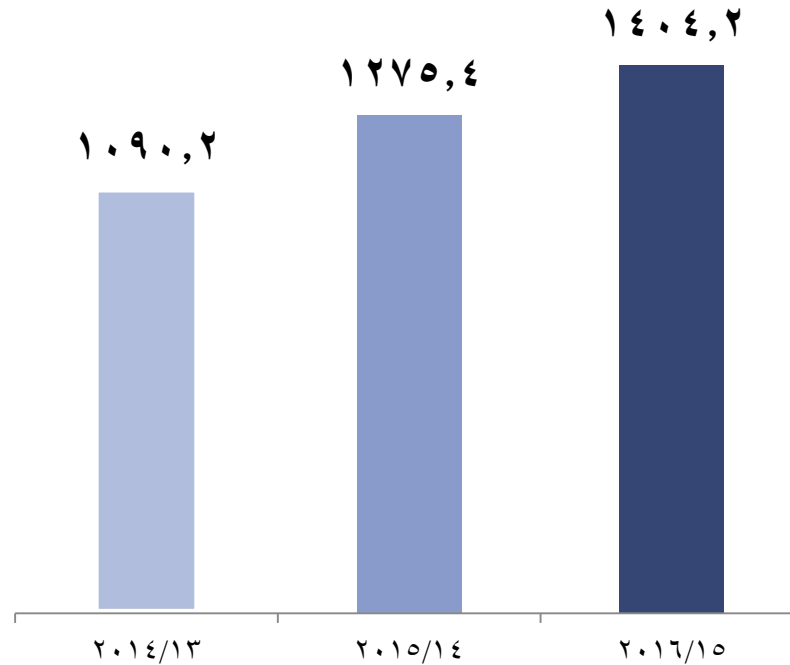
انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الثاني والنصف الاول من العام المالي ٢٠١٦/١٥، نتيجة للظروف العالمية غير المواتية مثل تواضع معدلات النمو في دول الاتحاد الاوروبي (الشريك التجاري الأساسي لمصر) وانكماش حركة التجارة الدولية، وتراجع معدلات النمو في كل من روسيا والصين والتأثير السلبي لتراجع أسعار النفط في اقتصادات الدول الخليجية.



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦.

حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)



النصف الأول (يوليو - ديسمبر)

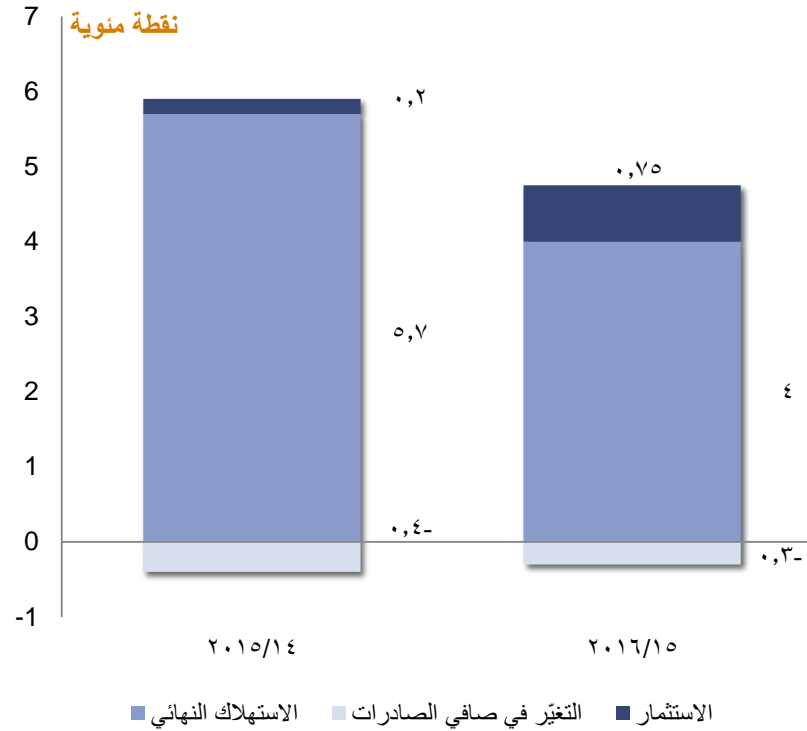
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦.

ما زال الاستهلاك النهائي هو المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي رغم تراجعته، كما ارتفعت مساهمة الاستثمار، بينما لا يزال صافي الطلب الخارجي يساهم بشكل سلبي في معدل النمو الاقتصادي.

مصادر النمو الاقتصادي خلال النصف الأول

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٤,٥



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦.

معدلات النمو القطاعية* خلال النصف الأول من عامي المقارنة (%)

القطاع	معدل النمو	المساهمة في معدل النمو (نقطة مئوية)	نسبة المساهمة (%)
تشبيد وبناء	١٠,٧	٠,٤٦	١٨,٦
الحكومة العامة	٨,٨	٠,٧٦	٣٠,٣
المرافق العامة	٧,٢	٠,١٦	٦,٣
الاتصالات والمعلومات	٥,٨	٠,١٧	٧
تجارة الجملة والتجزئة	٥,١	٠,٧	٢٨,٢
النقل والتخزين	٤,٨	٠,٢	٨,١
الانشطة العقارية	٤,٥	٠,٣٨	١٥,٣
الخدمات الاجتماعية	٤,١	٠,١٩	٧,٦
البنوك والتأمينات	٣,٨	٠,١٨	٧,٢
الزراعة والغابات والصيد	٣,٣	٠,٣٩	١٥,٦
قناة السويس	١,٨	٠,٠٣	١,٣
الصناعات التحويلية	٠,٤-	٠,٠٧-	٢,٦-
الاستخراجات	٤,١-	٠,٥٤-	٢١,٨-
المطاعم والفنادق	١٨,٧-	٠,٥٣-	٢١,١-

* الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل + صافي الضرائب غير المباشرة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

من أهم القطاعات التي حققت معدلات نمو موجبة هي: التشييد والبناء والمرافق العامة والتجارة الداخلية والاتصالات، ويرجع هذا إلى ارتفاع حجم الاستثمارات التي تم تخصيصها لمشروعات البنية الأساسية وكذا لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي. وذلك في إطار توجه الدولة نحو تطوير مرافق العامة وتحسين إتاحة الخدمات ورفع كفاءتها وخاصة الخدمات التي تمس حياة المواطنين اليومية، بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة حياة المواطنين.

بينما تراجع حركة السياحة بسبب سقوط الطائرة الروسية في نوفمبر عام ٢٠١٥، ولكن من المتوقع أن يستعيد قطاع السياحة عافيته فور تخطي هذه الأزمة. كما أن تراجع الأسعار العالمية للبتترول قد أثر سلباً على معدل نمو قطاع الاستخراجات مؤخراً.

المرافق العامة تشمل: الكهرباء والمياه والصرف الصحي

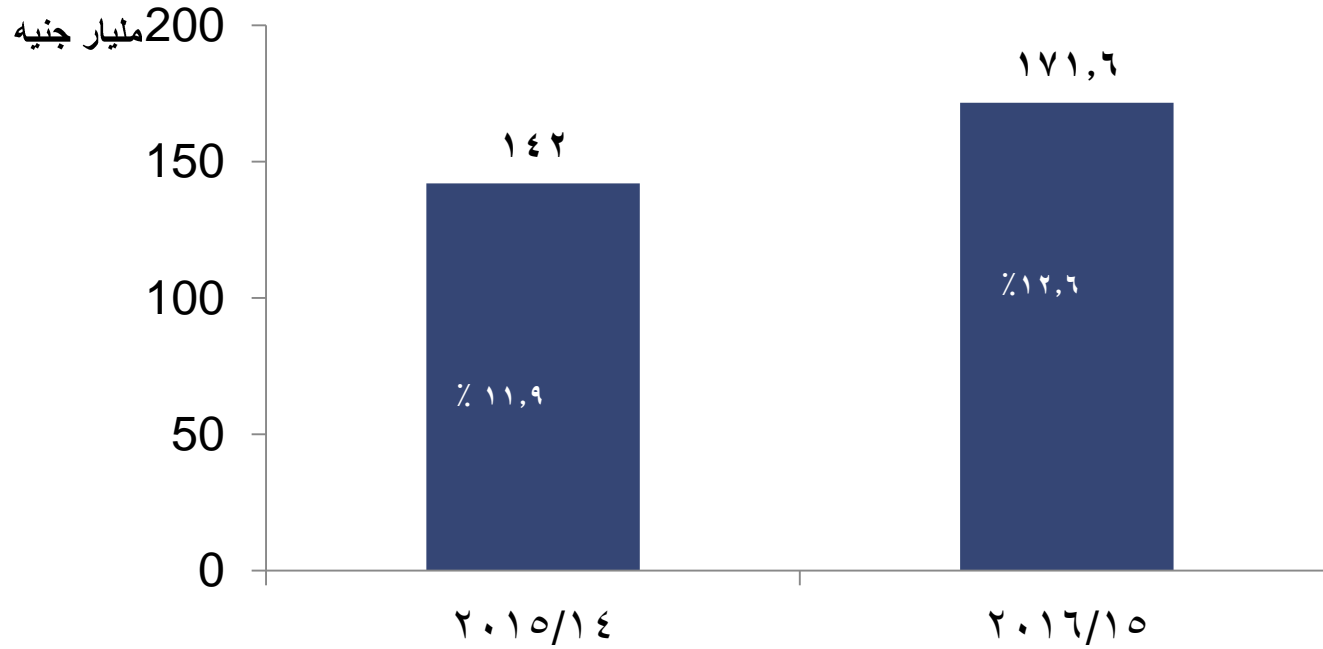
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦.

الاستثمارات

٢

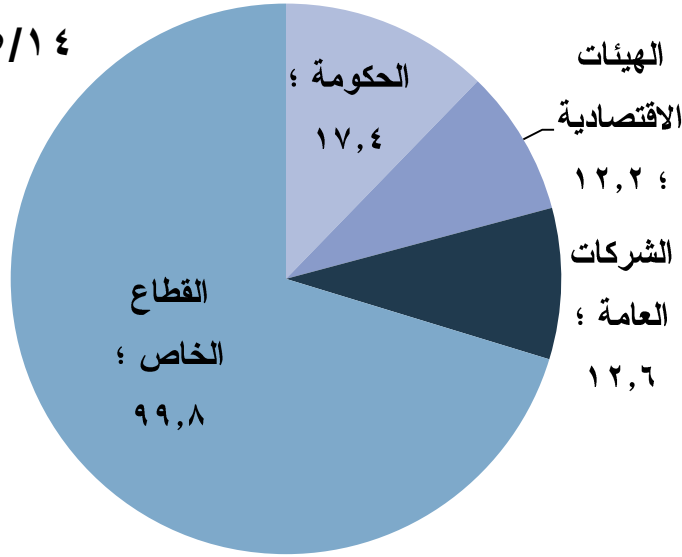
بلغ حجم الاستثمارات الكلية المنفذة نحو ١٧١.٦ مليار جنيه خلال النصف الأول لعام المتابعة مقارنة بحوالي ١٤٢ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق. كما ارتفع معدل الاستثمار خلال النصف الأول من عام المتابعة ليصل إلى ١٢.٦٪.

ولا يعني هذا عدم وجود تحديات كبيرة تعمل الحكومة على التصدي لها من خلال رؤية متكاملة وخطة زمنية محددة لإزالة كافة المعوقات التي تحد من مضاعفة حجم الاستثمار والوصول إلى المعدل المنشود الذي لا يقل عن ٢٥٪.

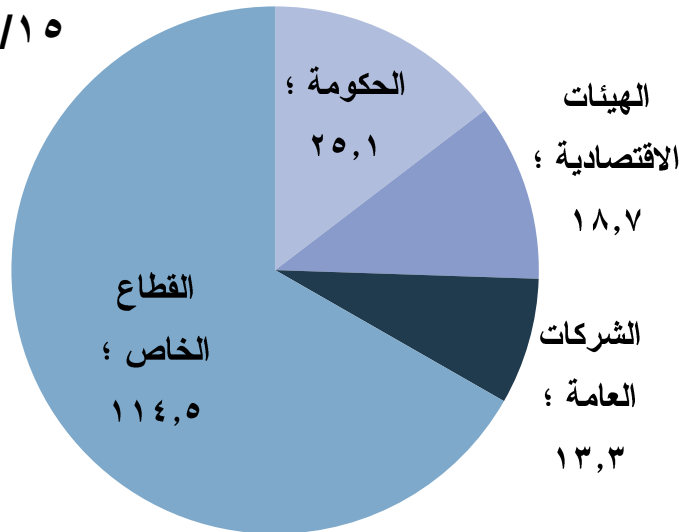


هيكل توزيع الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)

٢٠١٥/١٤



٢٠١٦/١٥



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

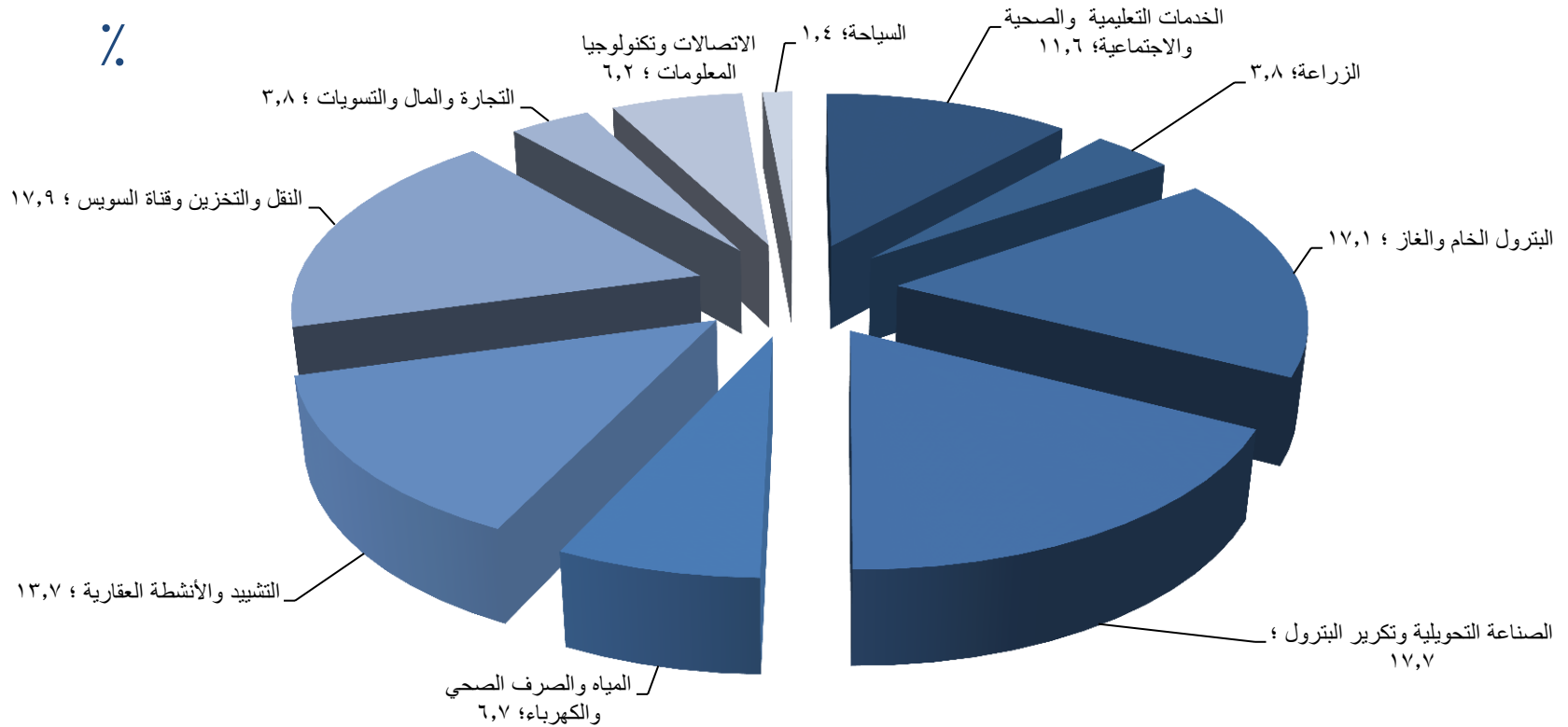
ارتفعت مساهمة الاستثمارات العامة لتصل إلى نحو ٥٧.١ مليار جنيه، بما يمثل نحو ثلث الاستثمارات الكلية المنفذة. حيث ارتفعت مساهمة الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية لتصل إلى نحو ١٤.٦٪ و ١٠.٩٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥، مقابل ١٢.٢٪ و ٨.٦٪ على التوالي خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لجذب الاستثمار الخاص من خلال حل المنازعات وتحسين مناخ الأعمال، إلا أن تواضع موارد النقد الأجنبي المتاح وما يترتب عليه من انخفاض في قيمة الجنيه وما فرضه البنك المركزي من قيود على الاستيراد كان له تأثيراً سلبياً على تحقيق المستهدف من الاستثمار الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعويض هذا التراجع في الاستثمار الخاص من خلال زيادة معدلات الاستثمار الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية. بما يعكس تنامي الاستثمارات الحكومية في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وعدد من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

استثمر قطاع الصناعة التحويلية والبتروك والغاز والنقل والتخزين وقناة السويس والتشييد والأنشطة العقارية بنحو ثلثي الاستثمارات الكلية. ويعكس هذا التوزيع النسبي الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال تطوير خدمات النقل مثل تطوير شبكة الطرق، كما يلعب قطاع التجارة الداخلية واللوجستيات دوراً هاماً في تسهيل انتقال البضائع ومنع الهدر في التخزين، مما يحد من ارتفاع الأسعار وكبح جماح التضخم.

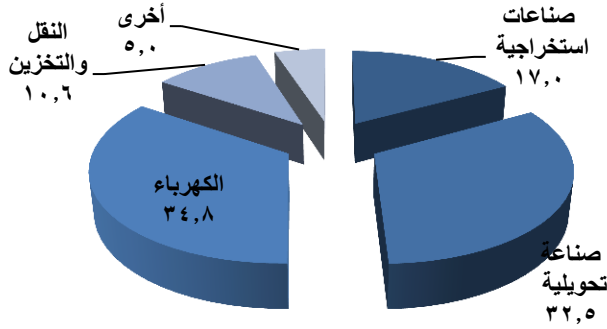
الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ / ١٥



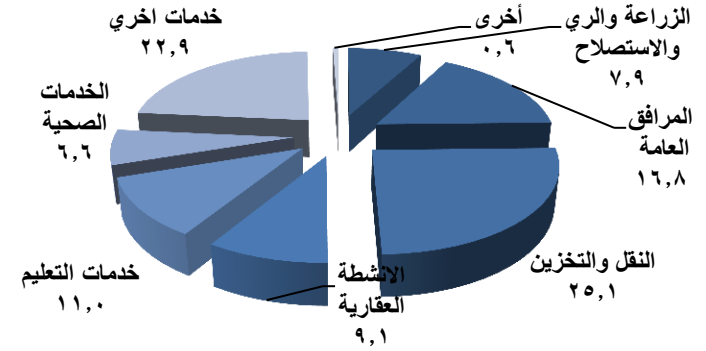
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تركزت الاستثمارات الحكومية في مشروعات النقل والتخزين ومشروعات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والتنمية البشرية، بينما تستحوذ قناة السويس على أغلب الاستثمارات الكلية المنفذة من قبل الهيئات الاقتصادية، وقد تركزت غالبية استثمارات الشركات العامة في ثلاث قطاعات وهي الكهرباء والصناعة التحويلية والصناعات الاستخراجية، أما في الاستثمارات الخاصة فقد استأثر نشاط الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والأنشطة العقارية والاتصالات والمعلومات والنقل والتخزين على أغلب الاستثمارات الخاصة.

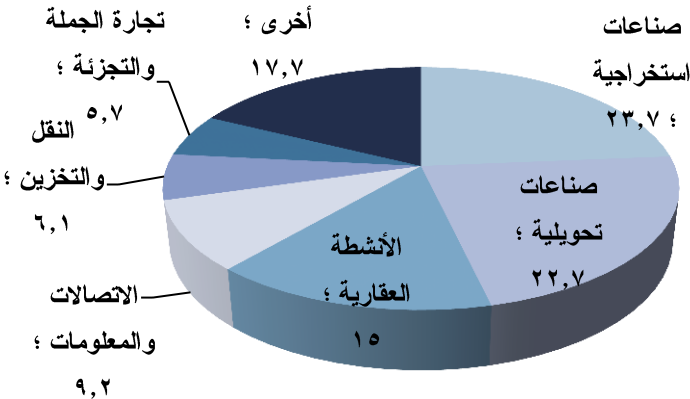
هيكل التوزيع القطاعي لاستثمارات الشركات العامة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥



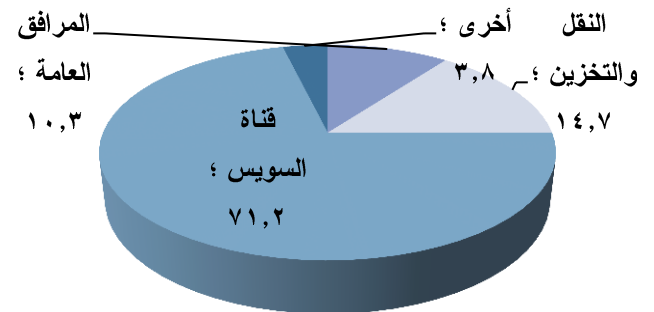
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ (%)



التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ (%)



التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦/١٥ (%)

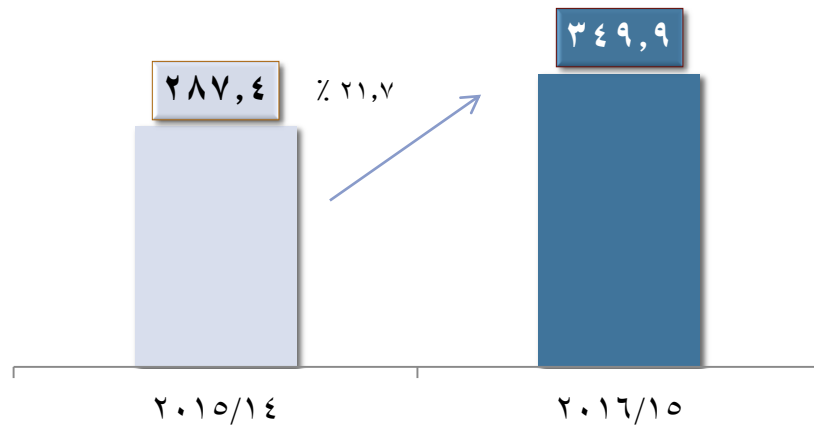


الموازنة العامة للدولة

٢

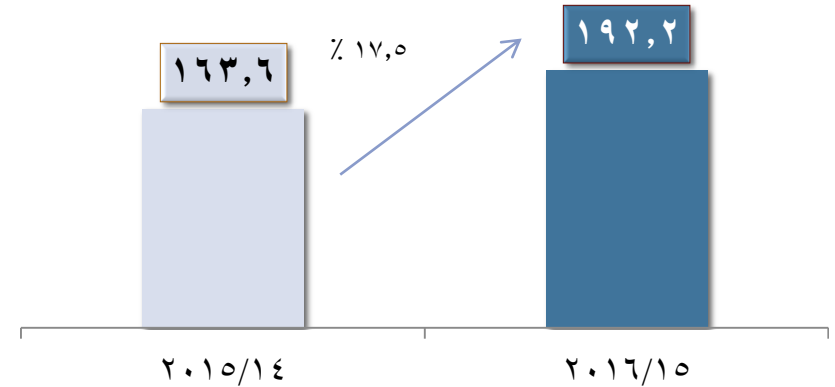
تشير زيادة حصة الإيرادات الضريبية إلى استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع درجة الثقة في الجهود التي تبذلها الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بينما يلاحظ ارتفاع المصروفات العامة بحوالي ٢١.٧٪، بما يتطلب إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية.

المصروفات العامة (مليار جنيه)



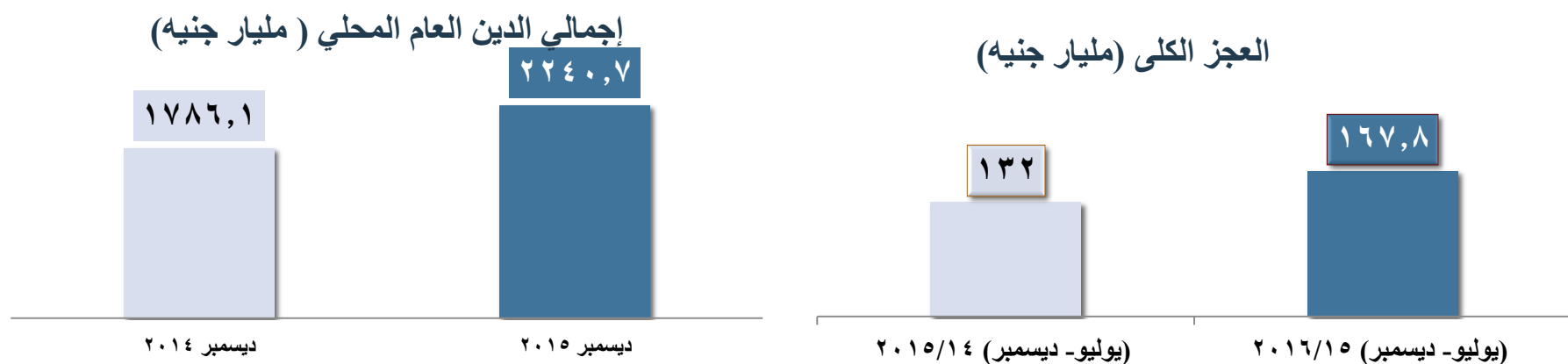
النصف الأول (يوليو - ديسمبر)

الإيرادات العامة (مليار جنيه)



النصف الأول (يوليو - ديسمبر)

ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة بحوالي ٢٧.١٪، مقارنةً بالعام السابق، ويمثل العجز الكلي نحو ٥.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ إجمالي الدين العام المحلي حوالي ٢.٢ تريليون جنيه بما يمثل نحو ٧٩.١٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.



التطورات النقدية والمصرفية

٣

ارتفع معدل نمو السيولة المحلية (M2)، بحوالي ١٨.٦٪ خلال النصف الأول من العام الحالي، وتمثل نحو ٦٧.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية ليصل إلى نحو ١.٩١ تريليون جنيه، بنسبة ارتفاع قدرها حوالي ٢٣.٢٪.

أهم المؤشرات النقدية بنهاية النصف الأول لعام ١٥/٢٠١٦

نهاية ديسمبر ٢٠١٥	نهاية ديسمبر ٢٠١٤	
١٦,٨	١٩,٣	معدل نمو المعروض النقدي (M1) (%)
١٨,٦	١٥,٨	معدل نمو السيولة المحلية (M2) (%)
٦٧,٢٥	٦٦,٨	نسبة السيولة المحلية الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (%)
١,٩١	١,٥٥	حجم الودائع المصرفية (تريليون جنيه)
١٧,٢٨	١٧,٥	الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع (%)

بلغت الزيادة في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه نحو ٩,٦٪، بينما انخفضت أسعار صرف اليورو بنحو ٣,٢٪، وارتفع الجنيه الإسترليني بنحو ٥,١٪ وذلك بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٤.

معدل التغير (%)	٢٠١٥						٢٠١٤						العام
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	الشهر العملة
(ديسمبر ٢٠١٤ - ديسمبر ٢٠١٥)													
٩,٦٪	٧,٨٢٩	٧,٩٠٢	٧,٩١٧	٧,٨٠٨	٧,٨٠٨	٧,٨٠١	٧,١٤٥	٧,١٤٥	٧,١٤٦	٧,١٤٥	٧,١٤٥	٧,١٤٥	الدولار الأمريكي
٣,٢-٪	٨,٥٣١	٨,٤٨٣	٨,٨٩٣	٨,٧٩٨	٨,٧١١	٨,٥٨٩	٨,٨١٠	٨,٩١٨	٩,٠٦٦	٩,٢٣٥	٩,٥٣٢	٩,٦٨٩	اليورو
٥,١٪	١١,٧٤٥	١٢,٠٠٦	١٢,١٤٧	١٢,٠١٦	١٢,٢٠٦	١٢,١٣٧	١١,١٧٩	١١,٢٨٦	١١,٥٠٢	١١,٦٧٢	١١,٩٥١	١٢,٢١٦	الجنيه الإسترليني

المصدر: وزارة المالية

زيادة طفيفة في حجم صافي الإحتياطيات الدولية في ديسمبر ٢٠١٥ (مقارنة بالشهر السابق من ذات العام) ليسجل نحو ١٦.٤٥ مليار دولار، تغطي نحو ٣.٤ شهر من الواردات السلعية.

صافي الإحتياطيات الدولية (مليار دولار)



ميزان المدفوعات

٥

أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من العام المالي الحالي عن ارتفاع العجز الكلي بميزان المدفوعات، حيث انخفض العجز في الميزان التجاري انخفاضاً طفيفاً وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، كما سجل الميزان الخدمي انخفاضاً مقابل النصف الأول من العام المالي السابق. من ناحية أخرى، تضاعفت قيمة العجز في ميزان المعاملات الجارية وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل كنتيجة أساسية لارتفاع صافي التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها.

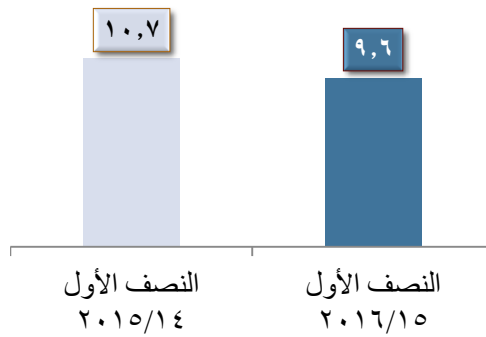
المؤشر	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	معدل النمو (%)
حجم الواردات السلعية	٣٢,٧	٢٨,٦	١٢,٥-
حجم الصادرات السلعية	١٢,٣٤	٩,١٣	٢٦-
عجز الميزان التجاري	٢٠,٣٨	١٩,٥	٤,٣-
المدفوعات الخدمية	٧,٠٤	٨,٣٦	١٨,٨
المتحصلات الخدمية	١٢,٤٥	٩,٢٧	٢٥,٥-
الميزان الخدمي	٤,٠٩	٢,٢	٤٦,٢-
التحويلات الرسمية والخاصة	١١,٩٩	٨,٣	٣٠,٨-
ميزان المعاملات الجارية	٤,٣	٨,٩	١٠٧
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢,٥٦	٣,١	٢١,١
ميزان الحساب المالي والرأسمالي	٠,٧٧	٩,٣	١١٠٧,٨
الميزان الكلي	-١,٠١	-٣,٤	٢٣٦,٦

التضخم

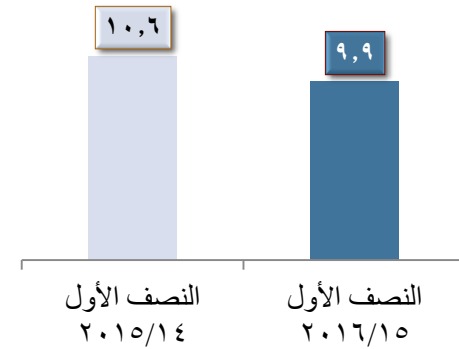
٤

تراجع معدل التضخم العام بشكل طفيف على مستوى حضر وإجمالي الجمهورية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى إجراءات ضبط الأسعار التي اتخذتها الحكومة ووضع بعض القيود غير الجمركية على الاستيراد. كما انخفض التضخم الأساسي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٥/١٤.

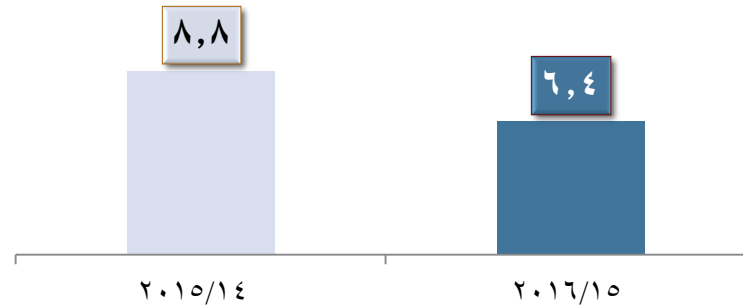
التضخم العام – حضر الجمهورية (%)



التضخم العام – إجمالي الجمهورية (%)



التضخم الأساسي (%)
النصف الأول



سوق العمل والبطالة

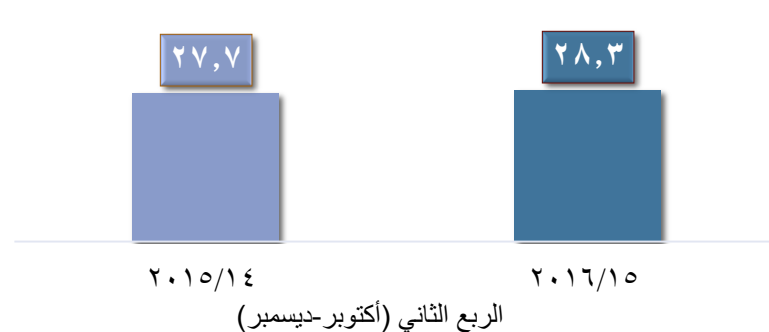
٦

ارتفاع في قوة العمل وأعداد المشتغلين خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/١٥ بنحو ٢,٥٪ مقارنة بذات الفترة من العام المالي السابق، مع انخفاض معدل البطالة ليصل إلى نحو ١٢,٨٪.

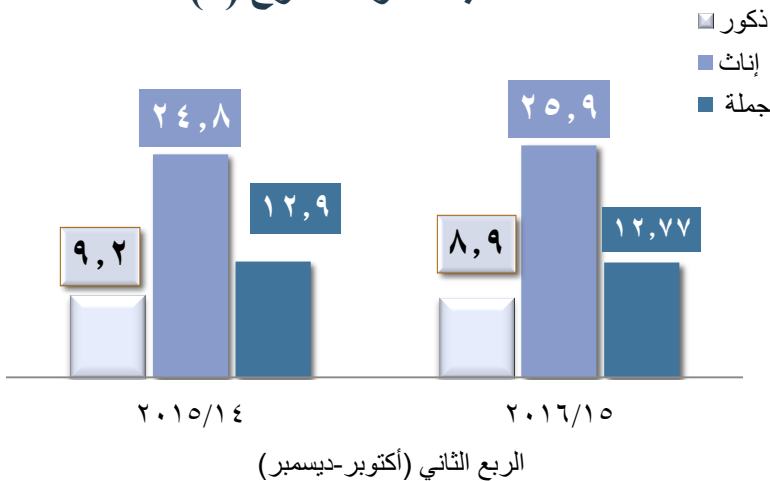
أعداد المشتغلين (مليون فرد)



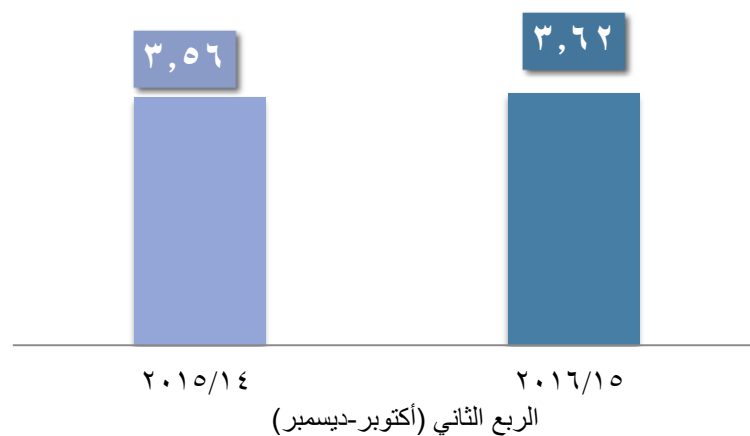
قوة العمل (مليون فرد)



معدلات البطالة وفقاً للنوع (%)

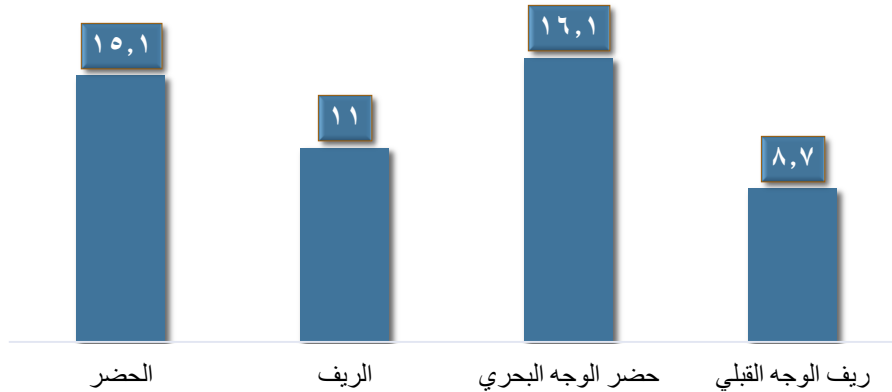


أعداد المتعطلين (مليون فرد)

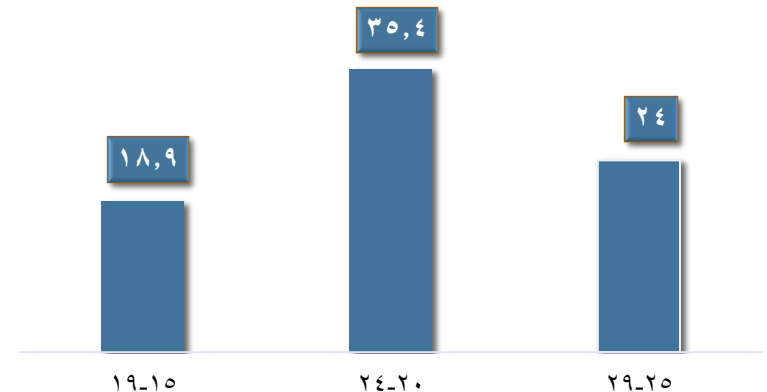


٣٤ ٪ معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٩) الحاصلين على المؤهل المتوسط وفوق المتوسط والجامعي وما فوقه، ويصل إلى ٣٥,٤ ٪ للفئة العمرية ٢٤-٢٠ سنة، وتتركز أعلى معدلات للبطالة في حضر الوجه القبلي (١٦,١ ٪) وأقلها في ريف الوجه القبلي (٨,٧ ٪)

معدل البطالة وفقاً للأقاليم الجغرافية (٪)



معدلات البطالة وفقاً للفئة العمرية (٪)



الربع الثاني (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠١٦/١٥

المحتوى

مؤشرات الاقتصاد الكلي I

مؤشرات القطاعات الاقتصادية II

مؤشرات القطاعات الاقتصادية

II

الصناعة التحويلية	١
البترول	٢
الكهرباء	٣
السياحة	٤
قناة السويس	٥
التشييد والبناء	٦
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧

١- الصناعة التحويلية



أمثلة للمشروعات جاري تنفيذها بخطة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام
المالي ٢٠١٥/٢٠١٦:

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

- تطوير قطاع دباغة وصناعة الجلود وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري. مما سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لتلك الصناعة في الأسواق العالمية.
- سيتم نقل هذه الصناعة من مصر القديمة إلى الروبيكي بشمال مدينة بدر.
- من المستهدف بحلول عام ٢٠٣٠، مضاعفة الطاقة الإنتاجية من ٩٥ إلى ٢٠٠ مليون قدم^٢، وتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل. ويصاحب ذلك إنهاء مشكلة التلوث بمصر القديمة.



تأسيس ٢٢ مجمع صناعي في ١٤
محافظة (مفروشات وملابس
جاهزة - صناعات غذائية - رخام
- مواد بناء)

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية انخفاضاً طفيفاً خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (-٠,٤%) على الرغم من ارتفاعه في الربع الثاني بمقدار ٠,٩%.
- ٣,٣ مليار جنيه قيمة الاستثمارات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بمعدل زيادة ٤٨,٥%.
- تراجع في قيمة الصادرات والواردات غير البترولية بنحو ١٤,٣% و ٩,٧% على الترتيب خلال النصف الأول من العام المالي.

البيان	الربع الثاني		النصف الأول		معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦		
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية (مليار جنيه)	٧٦,٧	٧٧,٤	١٥٤,٠	١٥٣,٤	٠,٤-	٠,٩
الاستثمارات بقطاع الصناعة التحويلية (مليار جنيه)	١٠,٦	٢١,٥	٢٠,٤	٣٠,٣	٤٨,٥	١٠٢,٨
الصادرات غير البترولية (مليار دولار)	٣,٤	٢,٩	٧,٠	٦,٠	١٤,٣-	١٤,٧-
الواردات غير البترولية (مليار دولار)	١٣,٤	١١,٣	٢٥,٧	٢٣,٢	٩,٧-	١٥,٧-

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - البنك المركزي المصري.

٢- البترول





الاكتشافات والاتفاقيات البترولية:

- بلغت عدد الاكتشافات ١١ اكتشافاً، منها خمسة اكتشافات للزيت الخام، وستة اكتشافات للغاز الطبيعي بمناطق الصحراء الغربية وسيناء والدلتا والبحر المتوسط.
- توقيع ٩ مشروعات لاتفاقيات بترولية. بلغ الحد الأدنى للاستثمارات في هذه الاتفاقيات نحو ٢,٢ مليار دولار.

- ارتفاع في إنتاج المنتجات البترولية بنحو ٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مع ثبات في إنتاج الزيت الخام والمتكثفات وتراجع في إنتاج الزيت الخام.

- ارتفاع في استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنحو ٣,٢٪ و ٥,٧٪ على الترتيب.

- عجز في الميزان التجاري البترولي بلغ ٢,٣ مليار دولار بمعدل ارتفاع ٣٩,٨٪.

البيان	الربع الثاني		النصف الأول		معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥		
الإنتاج (مليون طن)						
الغاز الطبيعي	٩,١	٨,٠	١٢,٠-	١٨,١	١٦,٣	١٠,٤-
الزيت الخام والمتكثفات	٨,٩	٨,٨	١,١-	١٧,٧	١٧,٧	--
المنتجات البترولية	٨,٨	٨,٤	٤,٩-	١٦,٦	١٧,٠	٢,٤
الاستهلاك (مليون طن)						
المنتجات البترولية	٩,٣	١٠,١	٨,٤	١٩,٠	١٩,٦	٣,٢
الغاز الطبيعي	٩,٠	٩,٦	٧,١	١٨,٠	١٩,٠	٥,٧
الميزان التجاري البترولي (مليار دولار)						
الصادرات	٢,٥	١,٥	٤١,٧-	٥,٤	٣,١	٤١,٨-
الواردات	٣,٠	٢,٦	١٣,٠-	٧,٠	٥,٤	٢٢,٨-
فائض/ عجز الميزان	٠,٥-	١,٢-	١٣٠,٥	١,٧-	٢,٣-	٣٩,٨

أمثلة للمشروعات جاري تنفيذها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦:

محطة معالجة الغاز
بمحطة مايحة

إعادة الإنتاج من حقل
هلال البحري
بشركة جابكو

تنمية حقل البلمس
بشركة الوسطاني

وحدة جديدة معالجة
نافتا بشركة النصر

وحدة جديدة لاسترجاع
الغازات بشركة أسيوط

إنتاج السيرين
بالإسكندرية بشركة
الاسترنكس

إنتاج البرولين
ومشتقاته

منجم السكري

استكشاف وتقييم
الخامات بسيناء



أعلنت شركة أيني الإيطالية عن تحقيق أكبر كشف للغاز الطبيعي "شروق" في المياه العميقة بالبحر المتوسط في منطقة امتياز شروق بالمياه الاقتصادية المصرية. يتضمن الكشف الجديد احتياطات أصلية تقدر بحوالي ٣٠ تريليون قدم ٣ من الغاز الطبيعي تعادل حوالي ٥,٥ مليار برميل مكافئ ويغطي مساحة تصل إلى ١٠٠ كيلو متر ٢. ويعادل الكشف الجديد للغاز حوالي ٦٠٪ مما تنتجه مصر حالياً من الغاز. ستقوم شركة أيني بحفر ٢٠ بئراً بتكلفة استثمارية للمشروع تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل إنتاج الحقل بعد اكتمال حفر الآبار إلى نحو ٢,٧ مليار قدم ٣ غاز يومياً.

٣- الكهرياء



مليار جنيه

- بلغ حجم استثمارات قطاع الكهرباء خلال النصف الأول من عام المتابعة ٦,٤ مليار جنيه، منها ٤ مليار جنيه خلال الربع الثاني.
- استأثرت الشركات العامة بالنصيب الأكبر من هذه الاستثمارات حيث بلغت ٤,٦ مليار جنيه و٢,٧ مليار جنيه على التوالي.

البيان	الربع الثاني	
	النصف الأول	٢٠١٦/٢٠١٥
الشركات العامة	٤٦٢٧,٠	٢٧٠٧,٥
الهيئات الاقتصادية	٦٩٠,٠	٥٣٨,١
القطاع الخاص	٧٥٠,٠	٥٠٠,٠
الحكومة	٣٤٨,٠	٢٦٤,٠
الإجمالي	٦,٤	٤,٠

مليار ك.و.س

- ارتفع حجم الطاقة المولدة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث بلغت ٩٦,٣ مليار ك.و.س بمعدل زيادة ٨,٢٪.
- ارتفع حجم الطاقة المستهلكة خلال ذات الفترة ليصل إلى ٧٩,٢ مليار ك.و.س بمعدل ارتفاع ٦,٧٪.

البيان	يوليو - ديسمبر	
	٢٠١٥/٢٠١٦	
الطاقة المولدة		
طاقة حرارية	٨٨,٥	
طاقة مائية	٦,٩	
طاقة الرياح	١,١	
إجمالي الطاقة المولدة	٩٦,٣	
الطاقة المستهلكة		
المنزل	٣٦,٠	
الصناعة	١٩,٢	
المحلات وأخرى	١٠,٧	
المرافق العامة	٦,٢	
الجهات الحكومية	٣,٦	
الزراعة	٣,٣	
الصادرات	٠,٢	
إجمالي الطاقة المستهلكة	٧٩,٢	

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

أمثلة للمشروعات جاري تنفيذها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦:

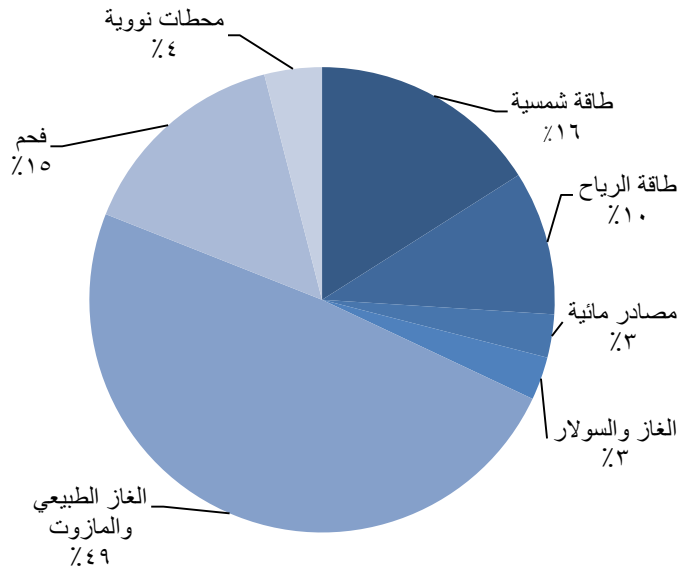
إنشاء وتوسعة ١٠ محطات محولات جديدة على الجهد الفائق والعالي

استكمال تنفيذ أعمال المرحلة الثانية من مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات

استكمال إنشاء محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة (رياح/ خلايا شمسية)

إحلال وتجديد كابلات وخطوط على الجهدين المتوسط والمنخفض بإجمالي ١٤,٨ كم.

إنتاج السيرين مد كابلات وخطوط على الجهدين الفائق والعالي بأطوال ٥١,٩ ألف كم



من المشروعات المستهدف تنفيذها بمحور الطاقة في إطار «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، تنوع مزيج الطاقة الحالي ليعتمد على ٤٩% من الغاز الطبيعي والمازوت، و ١٦% من الطاقة الشمسية، و ١٥% من الفحم، و ١٠% من طاقة الرياح، و ٤% طاقة نووية، ٣% من المصادر المائية، و ٣% من الغاز والسولار.

٤- السياحة



- تراجع بشكل عام في نشاط الحركة السياحية نتيجة للأحداث الأخيرة من بينها سقوط الطائرة الروسية بشرم الشيخ وحادث مقتل السياح المكسيكيين بالصحراء البيضاء.

البيان	الربع الثاني		معدل النمو (%)	النصف الأول		معدل النمو (%)
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	
أعداد السائحين (مليون سائح)	٢,٧	١,٩	٢٩,٦-	٥,٥	٤,٥	١٨,٢-
الليالي السياحية (مليون ليلة)	٢٧,٢	١٤,٤	٤٧,١-	٥٣,٤	٣٨,٣	٢٨,٣-
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١,٩	٠,٩٨	٤٨,٤-	٤,٠	٢,٨	٣٠,٠-

المصدر: وزارة السياحة

مليون دولار

البيان	الإيرادات المدفوعات	الفائض/العجز	(%) الفائض من الفائض الميزان الخدمي
الربع الثاني			
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٢٠,١	١١٢٨,٨	٥٨,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٨٠,٩	٥٠,٤	٥,١
النصف الأول			
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٠١١,٩	٢٣٩٣,٤	٥٩,٧
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧٠٦,٤	٩٨٤,٤	٣٦,٤

- تراجع في فائض الميزان السياحي خلال فترتي المتابعة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، بنحو ٩٥,٥% و ٥٨,٩% على الترتيب.

المصدر: وزارة السياحة - البنك المركزي المصري

مبادرات لتنشيط السياحة:

- مد تفعيل مبادرة «مصر في قلوبنا» حتى سبتمبر ٢٠١٥. تتضمن المبادرة أربعة مقاصد رئيسية هي الأقصر، وأسوان، وطابا، ونوبيع.
- في نوفمبر ٢٠١٥، تم إطلاق مبادرة «شرم الشيخ في قلوبنا» لتنشيط السياحة الداخلية. وذلك ضمن استراتيجية وزارة السياحة لتفعيل آليات تنفيذية مختلفة لتنشيط السياحة الداخلية، وتيسير تنفيذ رحلات مدرجة بها الإقامة ووسائل الانتقال والتكاليف. ومبادرة «عظيمة يا بلدي» لدعم السياحة في مصر والتي أطلقها البابا تواضروس الثاني.
- تيسير رحلات «ولادك سندك يا مصر» الوافدة من إمارة أبو ظبي إلى مدينة شرم الشيخ بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة والجالية المصرية في أبو ظبي وشركة مصر للطيران والسياحة.



- في ديسمبر ٢٠١٥، أطلق البنك المركزي مبادرة لدعم موظفي القطاع السياحي تتضمن تأجيل أقساط القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية لمدة ٦ أشهر من تاريخ استحقاقها بداية من أكتوبر ٢٠١٥، دون احتساب أي فوائد تأخير.

٥- قناة السويس



- ارتفع ناتج قناة السويس ليبلغ ١٧,١ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بمعدل زيادة ١,٨٪. نتيجة لارتفاع حجم الحمولة الصافية خلال النصف الأول من عام المتابعة بنحو ١,٦٪.
- تراجع في عدد السفن المارة بالقناة بنحو ٣٧ سفينة، وانخفاض ناهز ١,٧٪ في حجم الإيرادات.

البيان	الربع الثاني		النصف الأول	
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	٨,١	٨,٢	١٦,٧	١٧,١
عدد السفن (عدد)	٤٥٠٢	٤٣٦٩	٨٩٨٨	٨٩٥١
الحمولة الصافية (مليون طن)	٢٤٨,٢	٢٤٩,١	٥٠٣,٧	٥١٢
الإيرادات (مليون دولار)	١,٤	١,٣	٢,٨	٢,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - هيئة قناة السويس.



من المشروعات القومية التي جاري تنفيذها «مشروع تنمية محور قناة السويس»

إنشاء مركز لوجستي عالمي وتدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة بين إقليم قناة السويس وباقي أقاليم الجمهورية.

تتمثل رؤية المشروع: يكون هذا الإقليم إقليماً متكاملًا اقتصادياً وعمراًياً ومتزناً بيئياً ومركزاً عالمياً متميزاً في الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية، ومحوراً في تشكيل معالم التجارة العالمية.

٦- التشييد والبناء



• ارتفع معدل نمو قطاع التشييد والبناء ليصل إلى ١٣,٤٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، و١٠,٧٪ خلال النصف الأول من العام المالي.

• نحو ٣,٩ مليار جنيه استثمرت بقطاع التشييد والبناء خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، منها حوالي ١,٦ مليار جنيه خلال الربع الثاني.

• ارتفاع في معدل نمو إنتاج ومبيعات الأسمنت الرمادي بنحو ٣,٨٪ و٦,٩٪ على الترتيب خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

• يعزي التراجع في إنتاج ومبيعات حديد التسليح التراجع العالمي في أسعار الخامات مثل البليت والخردة والمكورات، مما انعكس على خفض سعره في العديد من الشركات المحلية الكبرى.

البيان	الربع الثاني		النصف الأول	
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
معدل النمو بقطاع التشييد والبناء (%)	٩,٢	١٣,٤	٩,٥	١٠,٧
الاستثمارات (مليار جنيه)	٩٦٣,٦	١٦٤٣,٨	٢٢٦٢,٠	٣٨٩٧,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مليون طن

البيان	الربع الثاني		النصف الأول		معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥		
الأسمنت الرمادي						
الإنتاج	١٢,١	١٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٨	٩,٩	٣,٨
المبيعات	١١,٨	١٣,٣	٢٣,٢	٢٤,٨	١٢,٧	٦,٩
حديد التسليح						
الإنتاج	١,٩	١,٧	٣,٦	٣,٢	١٠,٥-	١١,١-
المبيعات	١,٩	١,٦	٣,٤	٣,١	١٥,٨-	٨,٨-

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.



من المشروعات القومية الجاري تنفيذها والتي سوف تعظم من مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي:

- مشروع تنمية المليون ونصف فدان.
- العاصمة الإدارية الجديدة.
- محاور التنمية الجديدة.
- استكمال المرحلة الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق.
- بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي.

في ٥ مايو ٢٠١٥، أعطى السيد رئيس الجمهورية إشارة البدء لحصاد القمح بمشروع المليون ونصف المليون فدان بالفرافرة، وفي ذلك في إطار الانتهاء من زراعة ١٠ آلاف فدان منها (٧٥٠٠ فدان قمح) خلال ٤ أشهر، وبناء ٢٠٠٠ منزل ريفي كامل التشطيبات.



٧-الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



تطور نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

نسبة التغير	ديسمبر ٢٠١٤	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	البيان
		٢٠١٥						
٪١,٤-	٩٥,٣٢	٩٤,٠٢	٩٣,٦٧	٩٣,١٣	٩٣,٢٤	٩٣,٥	٩٤,٣٥	عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)
٪٣,١-	١١٠,٩	١٠٧,٤١	١٠٧,١٧	١٠٦,٧٢	١٠٧,٠١	١٠٧,٤٧	١٠٨,٦١	عدد خطوط التليفون المحمول لكل ١٠٠ من السكان (%)
٪١,٣-	٦,٣٢	٦,٢٤	٦,٠٦	٦,٣٤	٦,٢٢	٦	٦,٣٦	عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)
٪٣,٢-	٧,٤٧	٧,٢٣	٧,٠٥	٧,٣٨	٧,٢٥	٧	٧,٤٣	عدد خطوط التليفونات الثابتة لكل ١٠٠ من السكان (%)
٪١٦,٨	١٥,١٥	١٧,٧	١٧,٢	١٧,٨٢	١٧,٦٨	١٧,٥	١٧,٤١	إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)
٪٠,٠	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	٢٧,٢٥	عدد مستخدمي شبكة الإنترنت (مليون مستخدم)
٪٠,٠	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	عدد مستخدمي شبكة الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان (%)
٪٢٥,١	٣,٠٣	٣,٧٩	٣,٧٣	٣,٦٩	٣,٦٤	٣,٦٥	٣,٥٧	عدد مشتركى الانترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)
٪٠,٦	٣٨٩٣	٣٩١٨	٣٩١٦	٣٩١٥	٣٩١٣	٣٩١١	٣٩١١	عدد مكاتب البريد الحكومية
٪٣٨,٤	٤٧١,٣٤	٦٥٢,٣٥	٦٤٦,٨٠٨	٦٤٦,٦٣	٦٤٩,١٤١	٦٥٩,٠٩٥	٦٤٩,١٤١	السعة الدولية للاتصال بالانترنت (مليار نبضة/ثانية)

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أمثلة للمشروعات جاري تنفيذها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦:

استكمال البنية الأساسية لعدة مناطق
تكنولوجية في ٦ محافظات على مساحة
١٠٠ فدان مشروع التغذية الكهربائية
لمنطقة شرق العوينات

تطوير مناطق الأعمال
التكنولوجية بالمعادي



في ديسمبر ٢٠١٥، تم إطلاق برنامج «حكومتي» وهو تطبيق يتضمن ٤٠ خدمة إلكترونية من خلال التليفون المحمول. منها، الحصول على تجديد رخص المركبات، وسداد المخالفات المرورية والتأمين الإجباري، وذلك في محافظة القاهرة كمرحلة أولى. دفع فواتير المياه في محافظتي الجيزة والإسكندرية. دفع فواتير الكهرباء في جميع المحافظات.

من المستهدف تعميم تقديم تلك الخدمات وغيرها على مستوى جميع المحافظات خلال المرحلة الثانية للمشروع، والتي منها جميع خدمات المحليات التي تضم حوالي ٤٠ خدمة منها تراخيص المحلات والبناء وغيرها.

• ٣٠٪ معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، و١٢٪ خلال الربع الثاني من عام المتابعة.
• ١٠,٦ مليار جنيه حجم الاستثمارات بالقطاع بارتفاع بلغ نحو ٢٠,٥٪.

البيان	الربع الثاني		النصف الأول	
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
معدل النمو بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (%)	١١,٦	١٢,٠	٢٨,٤	٣٠,٠
الاستثمارات (مليار جنيه)	٤,١	٥,٣	٨,٨	١٠,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.



من المشروعات المستهدف تنفيذها بمحور التنمية الاقتصادية في إطار «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي من خلال النهوض بصناعات التعهيد وإنشاء المنطقة الاستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي.

أهم ملامح خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧
(العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠)

مرتكزات وأولويات التنمية في خطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠١٦/٢٠١٧



المشروعات القومية الكبرى

- تنمية محور قناة السويس
- إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة
- مشروع استصلاح وتنمية مليون ونصف مليون فدان
- الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء
- تطوير الساحل الشمالي الغربي
- المثلث الذهبي للثروة المعدنية
- الطرق الكبرى ومحاور التنمية الجديدة
- محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة
- تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير
- تطوير قدرات توليد الكهرباء

برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨

- الحفاظ على الأمن القومي
- ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها
- التنمية الاقتصادية
- العدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين
- البنية الأساسية والتنمية القطاعية
- الإصلاح الإداري
- توطيد العلاقات الخارجية

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

- البعد الاقتصادي
- البعد الاجتماعي
- البعد البيئي

الاستحقاقات الدستورية

- استحقاقات النشاط الاقتصادي (المادة ٢٧)
- استحقاقات الخدمات الاجتماعية [الصحة (مادة ١٨)، التعليم (مواد ١٩، ٢٠، ٢١)، البحث العلمي (مادة ٢٣)]
- استحقاقات تطوير المناطق العشوائية (مادة ٧٨)

تحديات محلية

- (١) مشاكل هيكلية
- ارتفاع معدل البطالة
- ارتفاع معدل التضخم
- ارتفاع في الدين العام الداخلي والخارجي
- ارتفاع عجز الموازنة العامة
- ضعف رأس المال البشري ومستوى البنية الأساسية
- ضعف الصادرات
- انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية
- (٢) مشاكل أمنية
- تهديدات الأمن الداخلي المتمثلة في الأفكار المتطرفة والعمليات الإرهابية
- تراجع السياحة بسبب ظروف مصر والمنطقة

تحديات عالمية

- قضية تغير المناخ
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر
- الاضطرابات الأمنية والسياسية
- قضية الأمن المائي
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة
- زيادة النمو العمراني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن
- تمويل التنمية المستدامة
- التنمية الإقليمية المتوازنة

الوضع العالمي

- استمرار التباطؤ في منطقة اليورو وأمريكا وروسيا والصين
- انخفاض أسعار السلع الأساسية
- تباطؤ حركة التجارة العالمية.
- الاضطرابات في أسواق المال الناشئة
- انخفاض معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- معدل البطالة مازال مرتفع عالمياً

١ - أهم الأهداف الاقتصادية:

٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		٢٠١٦/١٥ (متوقع)	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	المؤشر
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦			
١٢	٦	٥,٢	٤,٤	٤,٢	معدل النمو الحقيقي (%)
٣٠	١٩,٠	١٦,٤	١٤,٧	١٤,٣	معدل الاستثمار (%)
٥	١٠,٩	١١,٩	١٢,٣	١٢,٧	معدل البطالة (%)
٢,٢٨	٩	٩,٨	١١,٥	١١,٥	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

٢ - أهم الأهداف الاجتماعية:

٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		الوضع الحالي	المؤشر
	2018/17	2017/16		
٣٠	٤٠	٤٢	٤٣	متوسط عدد الطلاب في كل فصل في التعليم الإبتدائي (طالب/فصل)
٣١	٤٥	٥٠	٥٢	نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠ مولود)
١	٣	٥,٥	٦,٢	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود)
٥	١٠	١٣,٥	١٤,٢	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود)
١٠	١٢	١٧,٥	١٨,٩	معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات (لكل ١٠٠٠ مولود)

٣ - أهم الأهداف البيئية:

٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)	مستهدفات وفقاً لبرنامج الحكومة		الوضع الحالي	المؤشر
	2018/17	2017/16		
٨٠	٥٥	٥٣	٥٠	نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (%)
أقل من ١٠	أقل من ٢٥	أقل من ٣٠	٣٠	نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (%)
١٠٠	٩٥	٨٥	٨٣	نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في المدن (%)
١٠٠	٥٠	٣٠	١٤,٦	نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في القرى (%)

١- الاعتماد على بعض المحددات لتحقيق مستهدفات الخطة

تنفيذ إصلاح تشريعي

اصلاح مالي واقتصادي في خفض
عجز الموازنة العامة للدولة

زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي

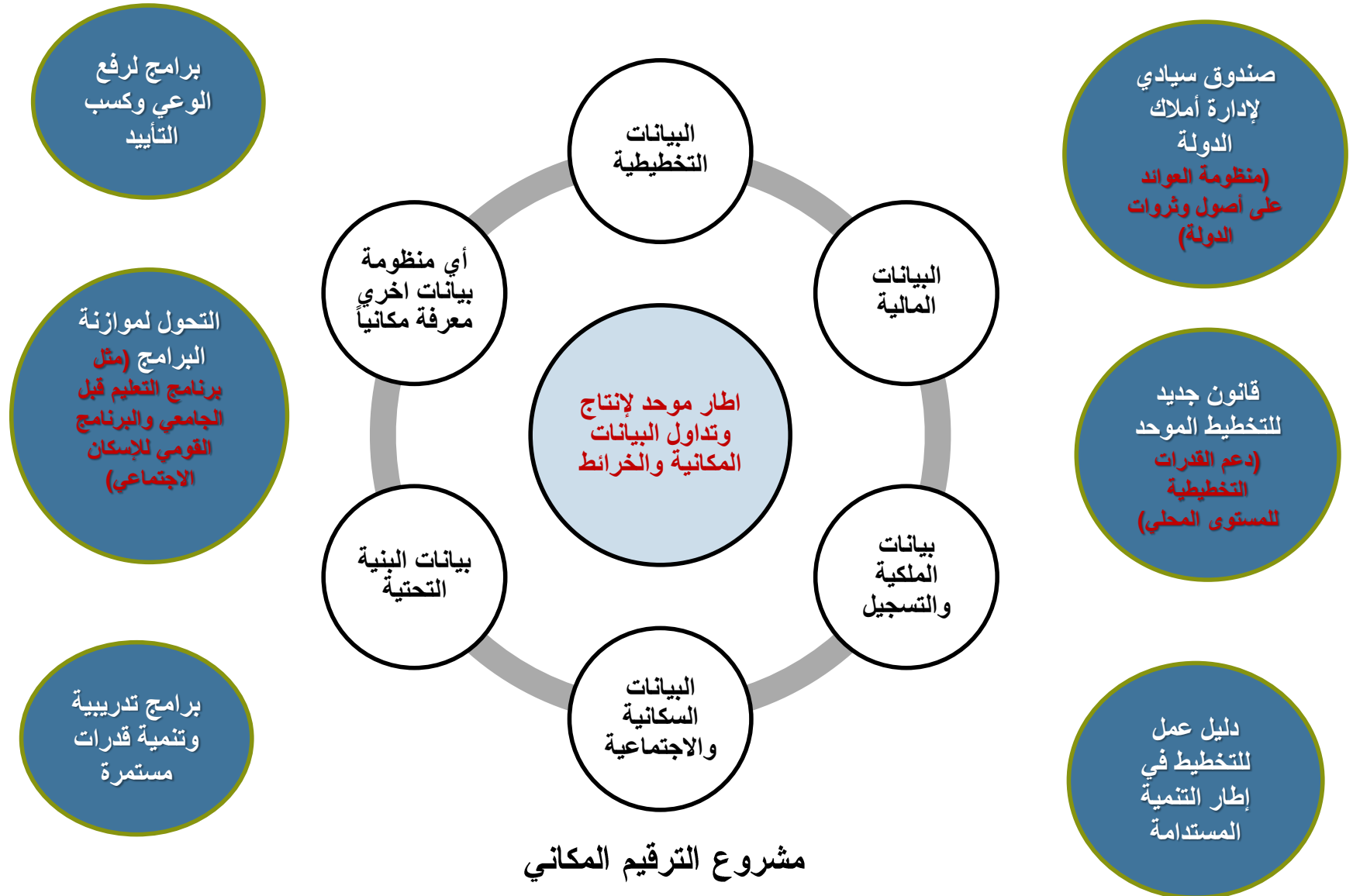
تنفيذ السياسات الإصلاحية، خاصة
ما يتعلق بتطوير سياسات الاستثمار

تطبيق سياسات فاعلة لتعميق
التصنيع المحلي

تطبيق برامج عاجلة لتنشيط النمو
الاقتصادي

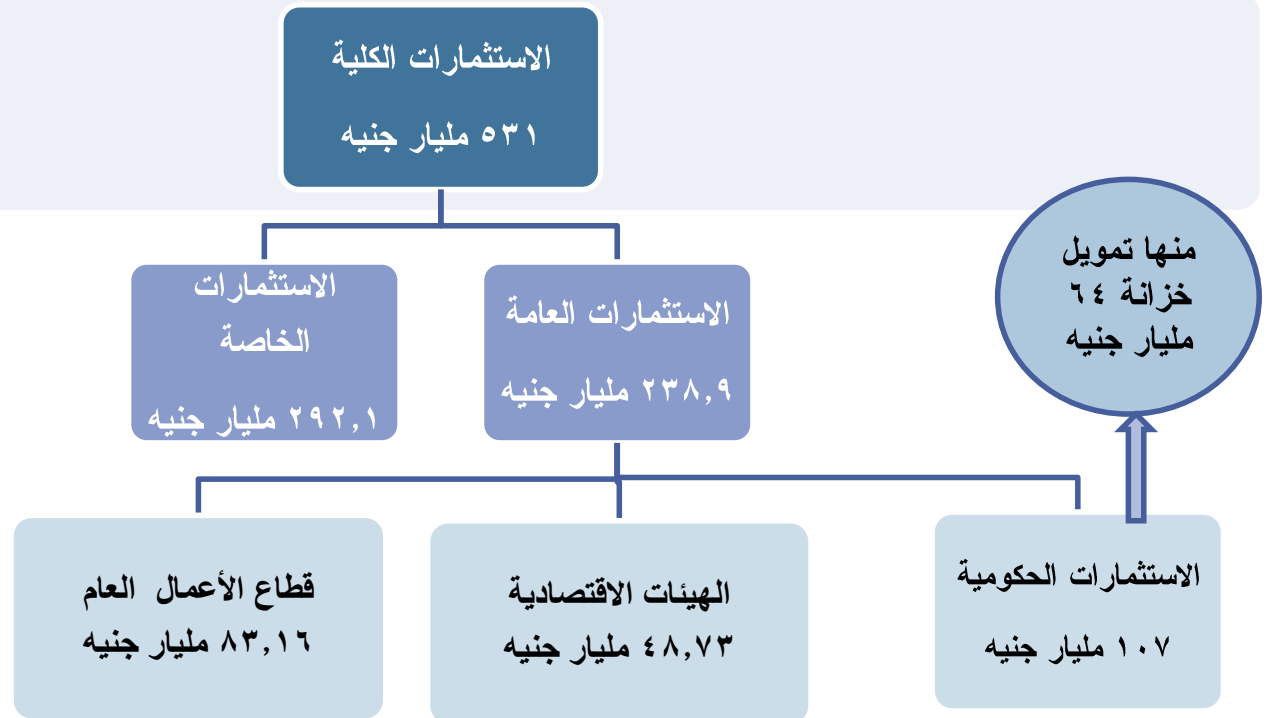
زيادة المشاركة بين القطاعين العام
والخاص

٢ - كفاءة الاستثمار العام:



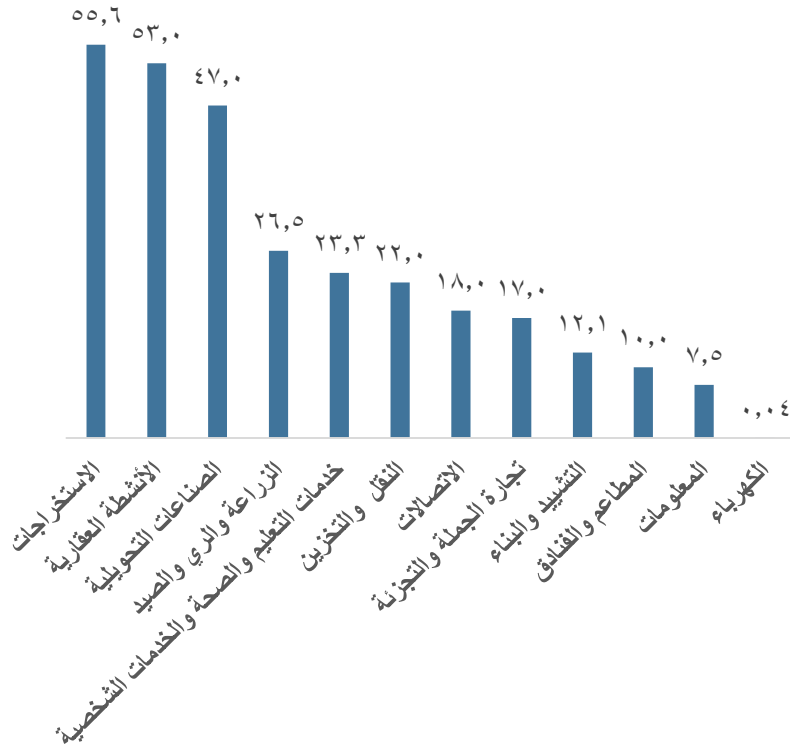
اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

[تشكل ١٦,٤٪ من الناتج المحلي
الإجمالي]



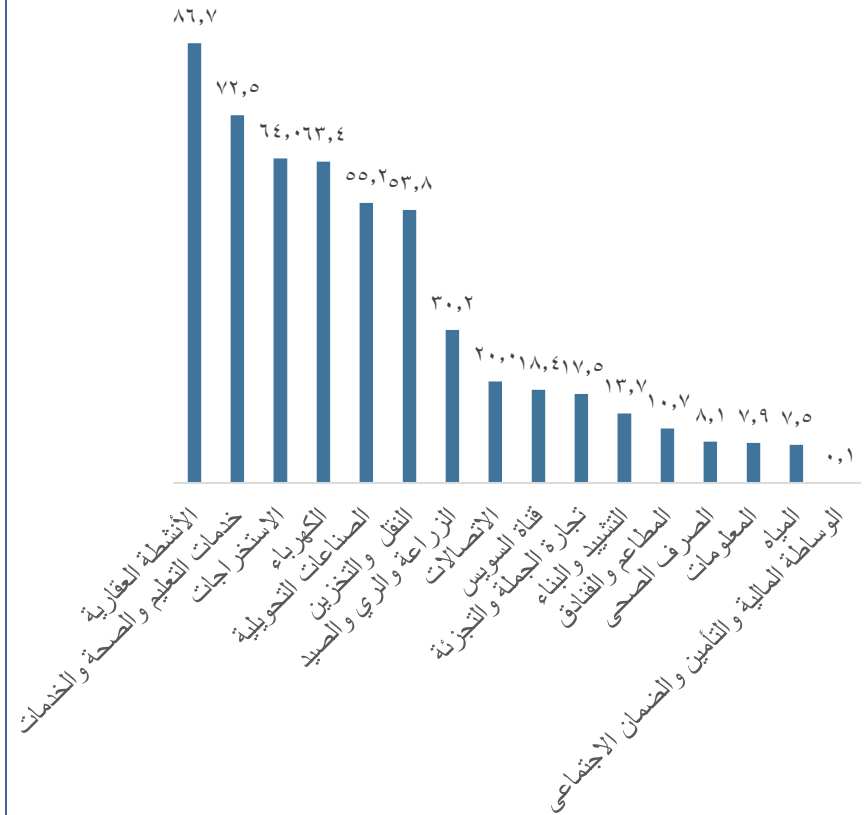
الاستثمارات الخاصة المستهدفة موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية

مليار جنيه



الاستثمارات الكلية المستهدفة موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية

مليار جنيه



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الصورة الكلية للاقتصاد القومي

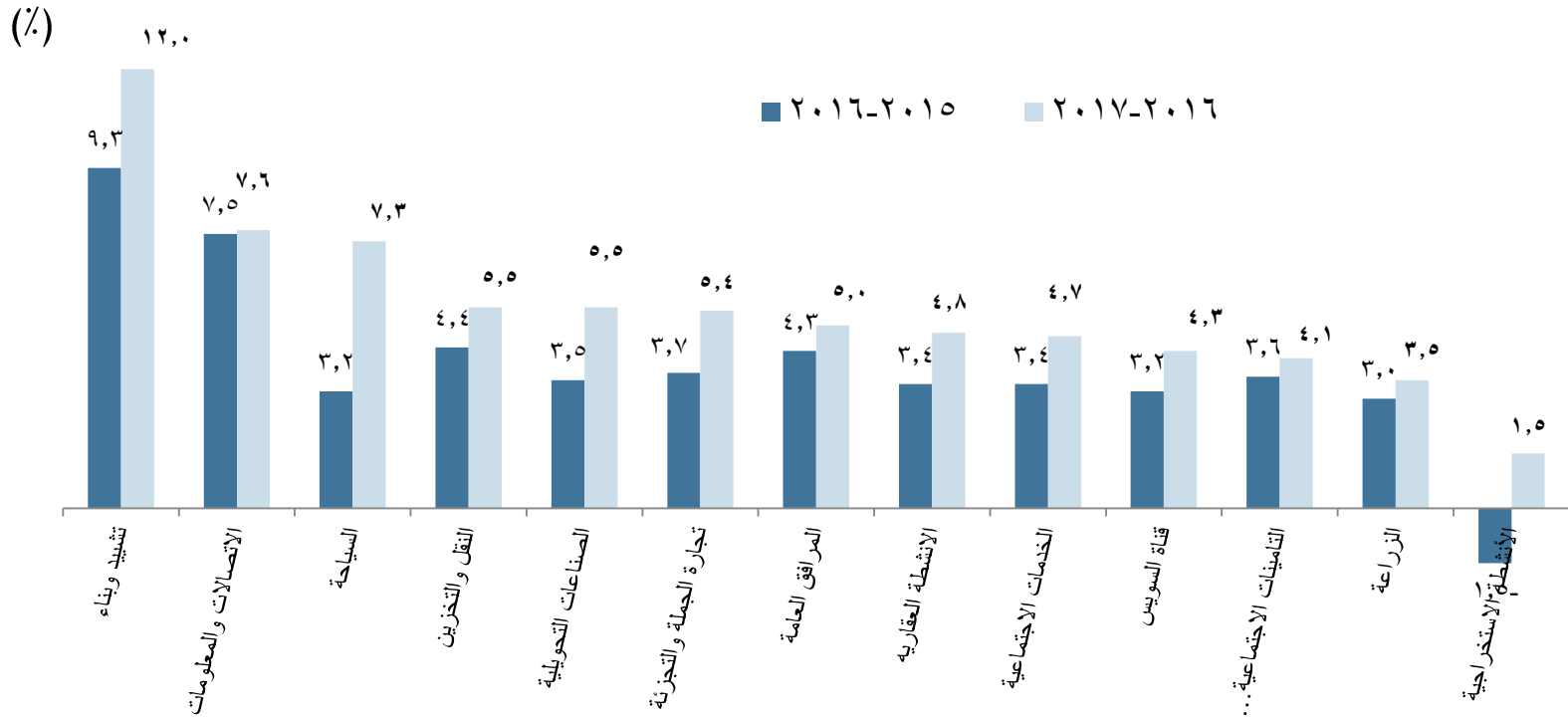
٢

الوضع الاقتصادي المستهدف:

معدل النمو (%)	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	المؤشر
			الموارد
٣,٤	١٩٥٩,٢	١٨٩٤,٦	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
٢٨٧,٥	٤٦,٥	١٢	صافي الضرائب غير المباشرة
٥,٢	٢٠٠٥,٧	١٩٠٦,٦	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
٦,٧	٤٤٤,٧	٤١٦,٦	الواردات من السلع والخدمات
٥,٥	٢٤٥٠,٤	٢٣٢٣,٢	مجموع الموارد
			الاستخدامات
٣,٠	١٥٩٢,٤	١٥٤٦,٢	الاستهلاك النهائي الخاص
٥,٦	٢٤٥	٢٣٢	الاستهلاك النهائي الحكومي
٣,٣	١٨٣٧,٤	١٧٧٨,٢	مجموع الاستهلاك النهائي
٢١,١	٣٣٨	٢٧٩	الاستثمار
١٠٠,٠-		٩	التغير في المخزون
١٧,٤	٣٣٨	٢٨٨	جملة الانفاق على الاستثمار
٧,٠	٢٧٥	٢٥٧	الصادرات من السلع والخدمات
٥,٥	٢٤٥٠,٤	٢٣٢٣,٢	مجموع الاستخدامات

معدلات النمو القطاعية المستهدفة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

⌚ من المستهدف أن تحقق العديد من القطاعات معدلات نمو موجبة، وبالأخص قطاعات التشييد والبناء (١٢٪) والاتصالات والمعلومات (٧.٦٪) والسياحة (٧.٣٪) والنقل والتخزين (٥.٥٪)



أهداف وسياسات التشغيل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

سياسات التشغيل المستهدفة

تقدير أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل

معدل التشغيل المستهدف في خطة عام ٢٠١٧/٢٠١٦

دعم وتشجيع القطاعات كثيفة التشغيل

المشروعات القومية الكبرى

سياسات كلية وقطاعية ومكانية داعمة للتشغيل

تمكين الشباب والمرأة في سوق العمل

دمج القطاع غير الرسمي

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ودور أيادي)

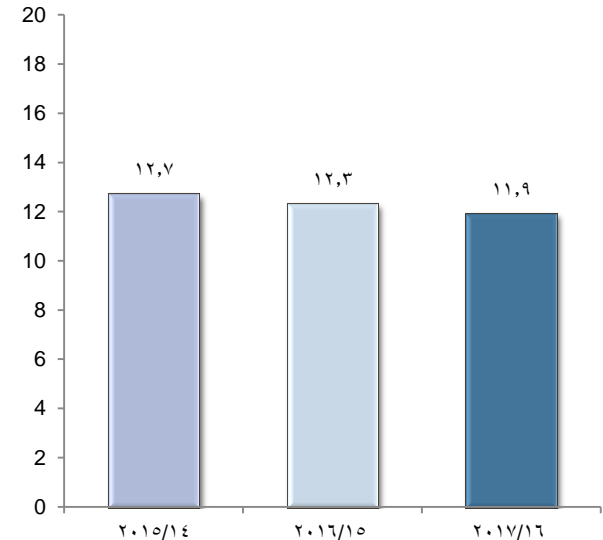
الاستثمارات الكلية
٤٧٠ ألف فرصة عمل

الاستثمارات الخاصة
٣٤٨ ألف فرصة عمل

الاستثمارات العامة
١٢٢ ألف فرصة عمل

فرص العمل المتوفرة للشباب (١٥-٢٩ سنة): من المتوقع أن توفر الاستثمارات الكلية المستهدفة حوالي ١٠٢ ألف فرصة عمل للشباب، وتوفر الاستثمارات العامة ٢٢ ألف فرصة عمل، في حين توفر الاستثمارات الخاصة ٨٠ ألف فرصة عمل.

%



المشروعات القومية الكبرى

٣

١. تنمية محور قناة السويس

هدف المشروع:

إحداث طفرة اقتصادية وتنموية في منطقة قناة السويس.

المخطط تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦:

مرافق المياه والكهرباء: إنشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٥٧ ميغاوات، ومحطة مياه بطاقة ١٥٠ متر مكعب/ اليوم، وذلك بتكلفة حوالي ٥٠٠ مليون دولار، ومن المخطط الانتهاء من التنفيذ خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ والعام المالي ٢٠١٨/١٧.

ميناء العين السخنة: رصيف جديد بتكلفة ٣٥٠ مليون جنيه.

وادي التكنولوجيا (شرق الإسماعيلية): أعمال توصيل المرافق ورصف الطرق بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه.

مدينة القنطرة غرب: توصيل المرافق لمجمع صناعي كبير، بتكلفة حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

ميناء بورسعيد: إنشاء ٩ أرصفة، بتكلفة حوالي ٤,٥ مليار جنيه.

الأنفاق: إنشاء ٦ أنفاق بتكلفة تقارب ٣٠ مليار جنيه.

٢. إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة

هدف المشروع:

إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومدينة توشكي الجديدة، ومدينة الفرازة الجديدة، ومدينة شرق بورسعيد...

المخطط تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧

العاصمة الإدارية الجديدة
البدء في تنفيذ البنية الأساسية لـ ٣٠٠٠ فدان، وأعمال العدايات والأنفاق، وإنشاء ٣٠ ألف وحدة سكنية.

مدينة العلمين الجديدة
البدء في تنفيذ البنية الأساسية لـ ٢٠٠٠ فدان، وإنشاء ١٠ ألف وحدة سكنية.

مدينة توشكي الجديدة
البدء في تنفيذ البنية الأساسية، وإنشاء الوحدات السكنية.

مدينة الفرازة الجديدة
استكمال تنفيذ مجمعات الخدمات، ومن المخطط نهو الأعمال بالثلاث قرى بعدد ٢٠٠٠ بيت بدوي بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٨.

مدينة شرق بورسعيد
استكمال إنشاء ٨٣٤٠ ألف وحدة سكنية.

٣. مشروع استصلاح وتنمية مليون ونصف مليون فدان

هدف المشروع:

توسيع الحيز العمراني وزيادة الرقعة الزراعية وتوفير آفاق جديدة للتنمية المستدامة بإنشاء مجتمعات عصرية.

تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- إعداد دراسات صلاحيات التربة للزراعة وإمكانات المياه الجوفية.
- تحديد مراحل العمل بالمشروع، وتحديد المرحلة الأولى (٥٠٠ ألف فدان) موزعة على ٩ مناطق على مستوى الجمهورية.
- تم تحديد المرحلة العاجلة (١٠ آلاف فدان) بالفرازة القديمة.
- تم الإنتهاء من أعمال المخطط العام وإعداد النماذج للوحدات السكنية والخدمات.
- تم في ٥ مايو ٢٠١٦ انطلاق موسم الحصاد في مساحة عشرة آلاف فدان بسهل بركة إحدى المناطق المستهدفة بمشروع تنمية واستصلاح مليون ونصف مليون فدان.

٤. الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء

هدف المشروع:

إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء في المنطقة الصناعية ببئر العبد.

تم تنفيذ الإجراءات التالية:

تم بالفعل تأسيس الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء شركة مساهمة مصرية برأسمال مرخص بمبلغ ١٠ مليار جنيه ورأسمال مصدر ١,٤ مليار جنيه، ويساهم فيها كل من بنك الاستثمار القومي، وجهاز مشروعات الخدمة المدنية، والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، ومحافظة شمال سيناء.

٥. تطوير الساحل الشمالي الغربي

هدف المشروع:

تطوير مدينة العلمين الجديدة ضمن مشروع تطوير وتنمية الساحل الشمالي الغربي.

موقف التنفيذ:

جاري الانتهاء من تدقيق مخرجات الرؤية التنموية وإعداد المخطط العام للمرحلة الأولى من المدينة بمساحة ٨٠٠٠ فدان التي تضم المنطقة السياحية وجزءاً من وسط المدينة والمنطقة السكنية باستثمارات تبلغ نحو ٣ مليار جنيه.

٦. المثلث الذهبي للثروة المعدنية

هدف المشروع:

إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل.

موقف التنفيذ:

وفي هذا الصدد تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- تم إعداد كراسة طرح الأعمال الخاصة بالمشروع من قبل وزارة البترول بالاشتراك مع وزارة الصناعة وتمت الترسية على بيت خبرة إيطالي.

في ١٠/٦/٢٠١٥ تم عقد الاجتماع التمهيدي.

- وفي ٦/٧/٢٠١٥ تم عقد اجتماع بمقر رئاسة مجلس الوزراء، حيث تم عرض نتائج أعمال التقرير التمهيدي، وتم الإقرار لتلك المرحلة لاستكمال العمل في المرحلة التالية للمشروع.

- تم إنهاء أعمال تقارير المشروع بمراحله الثلاث.

٨. محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة

هدف المشروع:

استكمال محور ٣٠ يونيو ليتقاطع مع طريق القاهرة/ السويس وبداية طريق جبل الجلالة المار بمدينة الجلالة.

موقف التنفيذ:

- بدأت الدولة بالفعل في إنشاء محور ٣٠ يونيو.
- جاري تنفيذ مدينة الجلالة حالياً على مساحة ١٧ ألف فدان.



٧. الطرق الكبرى ومحاور التنمية الجديدة

هدف المشروع:

تنفيذ شبكة طرق تضم كافة أقاليم ومحافظة الجمهورية.

الطرق المستهدف افتتاحه خلال العام المالي

٢٠١٦/٢٠١٧:

من المخطط افتتاح ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق الكبرى بطول ١٩٥١ كم.

٩. تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير

هدف المشروع:

يضم المشروع تنمية حقول الغاز شمال الإسكندرية، وحقل شروق، وحقل نورس، وحقول شرق الدلتا (أتول). وتطوير معامل التكرير ميدور، أسبوط لإنتاج المقطرات الوسطى، ومشروع المصرية للتكرير بمسطرده. والانتها من إنتاج مصانع إنتاج الأسمدة والبتروكيماويات الجديدة.

المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧:

- من المخطط أن تدخل حقول الغاز الثلاث الإنتاج تدريجياً بدايةً من عام ٢٠١٧.
- من المخطط الانتهاء من مشروع المصرية للتكرير بمسطرده خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧.
- الانتهاء خلال مارس ٢٠١٦ من تشغيل مصانع موبكو لإنتاج الأسمدة.

١٠. تطوير قدرات توليد الكهرباء

هدف المشروع:

إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء، ومشروع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنظام تعريفية التغذية الكهربائية، والمحطة النووية بالضبعة.

موقف التنفيذ:

إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء:

من المخطط أن يتم دخول ٤٤٠٠ ميجاوات من هذا المشروع في ديسمبر ٢٠١٦، ويتبعها ٤٤٠٠ ميجاوات في ديسمبر ٢٠١٧، ويتم الانتهاء من إجمالي المشروع وإضافة ١٤٤٠٠ ميجاوات في مايو ٢٠١٨، وتشير معدلات التنفيذ بالمواقع الثلاث إلى إنها تسبق في بعض الأحيان البرنامج الزمني المخطط.

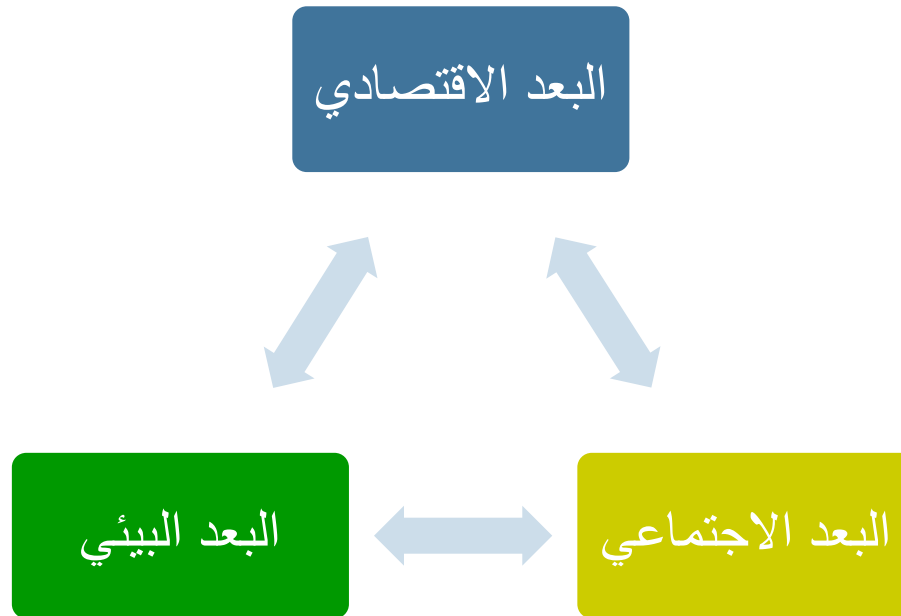
مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنظام تعريفية التغذية الكهربائية:

يتضمن هذا المشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بإجمالي قدرة (٢٣٠٠) ميجاوات، ومن طاقة الرياح بإجمالي قدرة (٢٠٠٠) ميجاوات. **المحطة النووية بالضبعة:**

تم البدء في إنشاء المدينة السكنية عام ١٥/٢٠١٦، وسيتم الاستكمال عام ١٦/٢٠١٧، وبتكلفة حوالي ٥٠٠ مليون جنيه. وتم البدء في إنشاء الأسوار وأبراج الحراسات حول موقع المحطة النووية عام ١٥/٢٠١٦، وسيتم الاستكمال عام ١٦/٢٠١٧، وبتكلفة حوالي ١٤٤ مليون جنيه.

برامج ومشروعات خطة
التنمية المستدامة ٢٠١٦ / ٢٠١٧

٤



تبنى الحكومة رؤية اقتصادية طويلة المدى مفادها أن

"الاقتصاد المصرى اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام ٢٠٣٠".

قطاع
الزراعة

الرؤية الاستراتيجية لقطاع الزراعة

رفع مساهمة قطاع الزراعة في النشاط الاقتصادي، وتلبية احتياجات القطاع العائلي من الغذاء والقطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج وكذا التصدير، بالإضافة إلى توفير فرص عمل منتج ولائق، وإحداث تنمية شاملة بالمحافظات وخاصة محافظات شبه جزير سيناء بالإضافة إلى المشروعات التي يتم تنفيذها في جنوب الصعيد والمحافظات الحدودية، والتركيز على المشروعات ذات الهدف القومي وتدعيم مشروعات البحث العلمي الزراعي والاهتمام بالمشروعات التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة المزارعين وأسرههم وحماية البيئة من التلوث وبناء مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة وإتاحة فرص عمل أمام شباب الخريجين.

بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة نحو ٦٥٩,٣ مليون جنيه منها مبلغ ٥٥٤,٤ مليون جنيه من الخزانة العامة ونحو ١٣٤,٩ مليون جنيه من الهيئات الاقتصادية .

- ❖ البدء في استصلاح ٢٥٢ ألف فدان.
- ❖ ترشيد ورفع كفاءة الري الحقلي لـ ٧٠٠ ألف فدان.
- ❖ تحسين التربة لـ ١٤٥ ألف فدان.
- ❖ إضافة جبس زراعي لـ ٣٠٠ ألف فدان.
- ❖ الحرث تحت التربة لـ ٦٨١.١ ألف فدان.
- ❖ تسوية بالليزر لـ ١٩٩.٥ ألف فدان.
- ❖ إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء لتنمية الثروة السمكية.
- ❖ إنشاء ٢٤٠ قفص سمكي بمنطقة مريوط.

المستهدفات
الكمية



قطاع
الرى

رؤىة مصر الاسءراءىجىة لمواءة اءءىاءاء البلاد من المىاء والغذاء

ءعمل على مواءة الاءءىاءاء المسءءبلىة للبلاد من المىاء والغذاء وءوفىر ءوالى ١٠ ملىار مءر مكعب من المىاء ءءى عام ٢٠٣٠ مع وضع الءة الءنفاءىة للسناوا الءالءة القاءمة ٢٠١٦-٢٠١٨ لءنفاء المشروعااء ذاء الأولوىة من ءلال الوزراء المعنىة لءءقق أقصى وفر ممكن من المىاء فى الءة الفءرة. فءء ءرصء الءكومة على وضع سىاسة مائىة ءسءء على أسس علمىة وموضوعىة لمواءة الاءءىاءاء المائىة الءالىة والمسءبلىة لكل القءاعاء والأنشاءء الءنموىة اللازمة للءفاظ على ءىاءنا وءأمىن مسءقبل أبناؤنا وءءقق الاسءءرار والءقءم.

بلع إءمالى الاسءءماراء
الءكومىة المواءة لقطاع
الرى بنءو ٢٧٨٢,٦ ملىون
ءنىة منها مبلغ ٢٦٥٢
ملىون ءنىة من الءزانة
الءامة ونءو ١١ ملىون ءنىة
من الهىاءاء الاءءصاءىة

- ❖ اسءءمال إنشاء قناة الشىء الزاءء.
- ❖ اسءءمال أءمال شبءاء الرى والءغذىة الكهربائىة والصرف فى مشروع البنىة القومىة لءنمىة شمال سىناء.
- ❖ اسءءمال أءمال شبءة الصرف المءطى لزام ٢١ ألف فءان.
- ❖ ءطوىر المساقى والمرابى المءطاة لزام ١٩ ألف فءان.
- ❖ ءغطىة ٩.٢ كم من المءارى المائىة المارة ءاىل الكءل السكنىة.
- ❖ اسءءمال الأءمال بقاءر أسىوط الءءىة لءءسىن الرى لزام ١.٦٥ ملىون فءان.
- ❖ اسءءمال أءمال مءطاء الرى والصرف لـ ٥٣ مءطة.
- ❖ اسءءمال ءوسعة قناة ءوشكى.
- ❖ اسءءمال ءطهىر المءرى المائى فى منءقة بءر الغزال بمنابء النىل.

المسءءفاءاء
الكمىة



رؤية التنمية الصناعية

"أن تصبح مصر دولة رائدة صناعياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركزاً إقليمياً وعالمياً للتصدير، ومنطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، بما يساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحقيق معدلات نمو مطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في إطار خطة الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

المستهدفات
الكمية

تقدر الاستثمارات الكلية
المستهدفة لقطاع الصناعة
التحويلية (بدون تكرير البترول)
بحوالي ٤٩٨٩٦,٥ مليون جنيه.
تستحوذ الاستثمارات الخاصة
الصناعية علي نسبة ٩٥٪
والاستثمارات العامة الصناعية
علي نسبة ٥٪ من جملة
الاستثمارات الكلية الصناعية

- ❖ ترفيق المنطقة الصناعية جنوب الرسوة بنسبة ٢٥٪، وبالفيوم بنسبة ١٠٪.
- ❖ إنشاء ٢ مجمع صناعي في قنا والفيوم.
- ❖ تأهيل ١٣٥ مصنع للتشغيل.
- ❖ تبسيط ٥٠٪ من التشريعات الخاصة بإجراءات الاستثمار.
- ❖ زيادة نسبة التصنيع المحلي للسيارات.
- ❖ خفض نسبة المصانع المتعثرة.
- ❖ إصدار ١٠٠ شهادة صلاحية للمنتجات المصرية.
- ❖ اعتماد المخطط العام لمشروع المثلث الذهبي.
- ❖ البدء في تنفيذ مدينة الأثاث بدمياط.
- ❖ زيادة عدد المشروعات صديقة البيئة.



قطاع
البترو

الرؤية الاستراتيجية لقطاع البترول

يصبح قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفوة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

- ❖ إنتاج نحو ٧٠٥ ألف برميل يومياً من الزيت الخام والمتكثفات و٤٨٠٠ مليون قدم مكعب من الغازات المباعة يومياً.
- ❖ إنتاج حوالي ٣٦.٤ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز.
- ❖ إنتاج حوالي ٣٧.٦ مليون طن غازات، بزيادة نسبتها حوالي ٢.٧٪ عن المتوقع لعام ٢٠١٦/٢٠١٥.
- ❖ إنتاج حوالي ٤٠.٤ مليون طن من المنتجات البترولية والبتروكيماوية من الشركات الاستثمارية والقطاع العام.
- ❖ تكرير حوالي ٣٥ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات.
- ❖ إنتاج حوالي ١٧.٨ طن من الذهب من منجم السكري بقيمة ٦٨٣ مليون دولار.
- ❖ إنتاج حوالي ٢ مليون طن من الفوسفات.
- ❖ إنتاج حوالي ٣٩٨ ألف طن من خام أكسيد الحديد الأحمر.
- ❖ طرح مزادات للبحث عن الذهب في عدد (٨) مواقع.

المستهدفات
الكمية

بلغت قيمة الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع البترول نحو ٦٩,٣ مليار جنيه، يساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٠,٣٪، ويساهم قطاع الأعمال العام بنسبة ١٩,٦٪، والهيئات الاقتصادية بنحو ٠,١٢٪ والجهاز الحكومي بنسبة ٠,٠٣٪.

قطاع
النقل

الرؤية الاستراتيجية لقطاع النقل

بناء منظومه متكاملة ومتقدّمة للنقل قائمة على أسس اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة، توفر السلامة والأمان، وتتميّز بالمرونة الكافية لتتماشى مع احتياجات المجتمع والتطورات العالمية، بما يحقق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة. ويتم ذلك من خلال؛ ربط شبكة النقل باحتياجات التنمية القومية مع تعزيز دور مصر الهام على الساحة الدولية إقليمياً وعالمياً، وتوفير فرص التنقل الملائم والأكثر أماناً والتوصّل إلى حلول مستدامة وصديقة للبيئة لتحسين جودة نظم النقل وخدمات، واخيرا تطوير مفهوم النقل المتكامل والمتعدّد الوسائط .

المستهدفات
الكمية

- ❖ الانتهاء من ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق القومية بطول ١٩٥١ كم.
- ❖ استكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (إمبابة/ مطار القاهرة).
- ❖ تنفيذ الخط الرابع لمترو الأنفاق (ميدان الرماية/ مدينة نصر).
- ❖ تنفيذ مشروعات طرق استراتيجية بجنوب سيناء.
- ❖ مشروعات لتطوير قناة السويس بقيمة ١٨.٤ مليار جنيه.

بلغ إجمالي الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل بنحو ٥٣,٨ مليار جنيه وتساهم الهيئات الاقتصادية بنحو ٨,١ مليار جنيه والجهاز الحكومي بنحو ١٥,١ مليار جنيه والشركات العامة بنحو ٨,١ مليار جنيه

الرؤية الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المُساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي تحقق مبادئ الثورة المُتمثلة في الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للمواطن. ويعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهم القطاعات الاقتصادية التي يركز عليها إطار عمل الحكومة خلال المدى المتوسط (٢٠١٦/٢٠١٧ - ٢٠١٧/٢٠١٨)، وذلك ضمن الإطار الحاكم المتمثل في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

بلغ إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات ٢٠٠١٦ مليون جنيه، و ٧٩٠٨,١ مليون جنيه لقطاع تكنولوجيا المعلومات. بلغت قيمة الاستثمارات العامة لقطاع الاتصالات نحو ٢٠١٦,٢١ مليون جنيه ونحو ٤٠٨,١٥ مليون جنيه لقطاع تكنولوجيا المعلومات. كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى ٨٩,٩٪ في استثمارات الاتصالات وإلى ٩٤,٨٪ في استثمارات المعلومات

- ❖ تغطية شبكة الطرق الاستراتيجية بشبكة الاتصالات المحمولة لتصل ٤٤ طريق.
- ❖ تقديم خدمات الجيل الرابع لشبكة الاتصالات المحمولة.
- ❖ تحسين الخدمات الحكومية وإتاحتها بشكل متكامل لجميع المواطنين.
- ❖ تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية توفر نصف مليون فرصة عمل.
- ❖ تطوير حوالي ٤٠٠-٥٠٠ مكتب بريد.

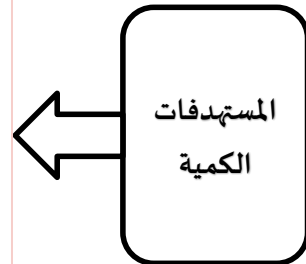
المستهدفات
الكمية



الرؤية الاستراتيجية للرعاية والعدالة الاجتماعية

بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

- ❖ إنشاء قرية متكاملة للأطفال بلا مأوى تسع لأكثر من ٢٠٠٠ طفل.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ٢٨ مركز خدمة اجتماعية في القرى الأكثر احتياجاً.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ٨ مراكز إغاثة في حالات السيول والنكبات والكوارث (إقامة وإعاشة).
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٦ مجمع دفاع اجتماعي (مؤسسات رعاية اجتماعية للوحدات).
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٠٧ وحدة وإدارة اجتماعية.
- ❖ الوصول إلى مليون وخمسمائة ألف أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بحلول عام ٢٠١٨.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ١٣ مركز ومكتب تأهيل مهني للمعاقين.
- ❖ إصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وإعلان استراتيجية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ تدريب ما يزيد عن ٥ آلاف معلم وأخصائي ذوي الإعاقة.
- ❖ افتتاح حوالي ٤٠٠ فصل لذوي الإعاقة البصرية والسمعية.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير ٩٣ مجمع خدمات أسرة وطفولة.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير عدد ٥ مؤسسات أطفال شوارع.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير ٩ مراكز لتنمية المرأة الريفية.
- ❖ استكمال إنشاء وتطوير ٧ مراكز إعداد للأسر المنتجة.



بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لخدمات التضامن الاجتماعي بنسبة ٢١٪ لتبلغ نحو ٨٤,٧ مليون جنيه، وللخدمات الخاصة بذوي الإعاقة نحو ١١,٩ مليون جنيه، وللخدمات الخاصة بالطفولة والأمومة نحو ٢٢,٦ مليون جنيه.

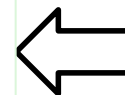
الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة

أن يتمتع المصريين كافة بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وأفريقياً.

بلغت جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة للخدمات الصحية نحو ١٢,٦ مليار جنيه، منها ٧,٣ مليار جنيه استثمارات حكومية بنسبة ٥٧,٦% و ٣٥٣,٧ مليون جنيه استثمارات الهيئات الاقتصادية بنسبة ٢,٨%، و ٥ مليار جنيه استثمارات خاصة بنسبة ٣٩,٦% .

- ❖ تطوير ٤٧٥ مستشفى علاجي وخدمات طبية متخصصة (مستشفيات، ومراكز، وعيادات، ومعامل،...).
- ❖ تطوير ٢٩١٤ وحدة رعاية أساسية أولية (عيادات مدرسية، ووحدات صحية أولية،...).
- ❖ تطوير ١٢ معمل مركزي للإسعاف.
- ❖ تطوير ١٩ غرفة ترصد وقائية.
- ❖ شراء ٥٠٠ جهاز أوتوكلاف للعيادات المتنقلة، ونحو ٥٠٠ ميزان للكبار للعيادات المتنقلة، و ١٠ سيارات للإشراف (تنظيم الأسرة).

المستهدفات
الكمية



التعليم

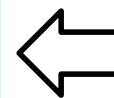
الرؤية الاستراتيجية لقطاع التعليم

إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفاء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، وأن يسهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتر بذاته، ومستتير، ومبدع، ومسؤول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

بلغت حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم نحو ١٤ مليار جنيهه مقسمة على مراحل التعليم المختلفة ومتضمنة للبحث العلمي. بلغت الاستثمارات المخصصة للبرامج الخاصة بالتعليم قبل الجامعي حوالي ٦,٥ مليار جنيهه، بينما تم تخصيص نحو ٥,٨ مليار جنيهه للتعليم العالي والجامعي، كما تم تخصيص ما يقرب من ٧٣٨ مليون جنيهه لبرامج التعليم الأزهرى ومراحله المختلفة

- ❖ الإنتهاء من إنشاء ٨٦٩ مدرسة تضم ١٣٦٨١ فصل دراسي.
- ❖ البدء في إنشاء ٥٧٤ مدرسة تضم ٨٠٠٠ فصل دراسي.
- ❖ تجهيز ١٥٥٠٤ مدرسة بمعامل الحاسب الآلي.
- ❖ تجهيز ١٠٠٢٥ فصل دراسي مطور للثانوي العام.
- ❖ الإنتهاء من إنشاء ٦٤ معهد أزهرى.
- ❖ البدء في إنشاء ٧٢ معهد أزهرى.
- ❖ الوصول بعدد المبعوثين إلى ٣٧١٥ مبعوث.
- ❖ زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة بـ ٤ جامعات.

المستهدفات
الكمية



البيئة

الرؤية الاستراتيجية لقطاع البيئة

أن يكون البعد البيئي محورياً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري. وجدير بالذكر أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة تتوافق مع المواد ٤٥ و ٤٦ من الدستور المصري. وقد انعكس هذا الاهتمام بالبعد البيئي في الخطط التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

بلغ حجم الاستثمارات الحكومية (مباشرة) الموجهة لخدمة أولويات حماية البيئة والتنوع البيولوجي نحو ٢,٢٦ مليار جنيه، موزعة على برامج محددة.

- ❖ تكثيف أنشطة برامج تحسين البيئة في المحافظات بتخصيص استثمارات بحوالي ١.٢ مليار جنيه.
- ❖ تخصيص حوالي ٤٥٣ مليون جنيه لمشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي.
- ❖ تكثيف أنشطة برنامج المخلفات البلدية الصلبة بتخصيص استثمارات بحوالي ٢٠٩ مليون جنيه.
- ❖ تنفيذ البرنامج القومي لتحسين نوعية الهواء باستثمارات حوالي ٤٥.٥ مليون جنيه.

المستهدفات الكمية



التنمية
العمرائية

الرؤية الاستراتيجية لقطاع التنمية العمرانية

أن تكون "مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم". وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ العديد من الأهداف الاستراتيجية الطموحة المتعلقة بالتنمية العمرانية، ومنها زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، وتعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً.

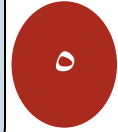
بلغ حجم الاستثمارات الحكومية لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة في حدود ٤٧,٩ مليار جنيه، منها نحو ١٤,٧ مليار جنيه خزانة عامة، خصص منها لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي نحو ١١,٢ مليار جنيه، ونحو ١٠,٧,٩ مليون جنيه لمشروعات الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر احتياجاً. بينما بلغت الاستثمارات المخصصة للبرنامج القومي للإسكان الاجتماعي ٣٣,٠٢ مليار جنيه، بينما تبلغ جملة الاستثمارات المخصصة للتنمية العمرانية نحو ٢,٢ مليار جنيه منها نحو ٥٨٠ مليون جنيه للانتهاء من مشروعات شبكة الطرق القومية

- ❖ الانتهاء من ٢٠٠ ألف وحدة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٤٥٦ ألف وحدة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بمشروع الإسكان الاجتماعي.
- ❖ تطوير العشش في ٩١ موقع في ٢٠ محافظة بعدد وحدات ٥٠ ألف وحدة سكنية، خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.
- ❖ زيادة الطاقات المتاحة من مياه الشرب من نحو ٣٦.١ مليون م^٣/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى نحو ٣٨.٩ مليون م^٣/يوم عام ٢٠١٦/٢٠١٧، بزيادة قدرها نحو ٢.٨ مليون م^٣/يوم، بنسبة ٨٪.
- ❖ زيادة أطوال شبكات المياه إلى نحو ٣٨.١ ألف كم عام ٢٠١٧/٢٠١٦، بزيادة تقدر بنحو ٠.٦ ألف كم، بنسبة ٢٪.
- ❖ زيادة أطوال شبكات الصرف الصحي من نحو ٣١.٦٥ ألف كم عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى نحو ٣٢.٤٥ ألف كم عام ٢٠١٧/٢٠١٦، بزيادة قدرها نحو ٠.٨ ألف كم، بنسبة ٣٪.

المستهدفات
الكمية



التنمية المكانية

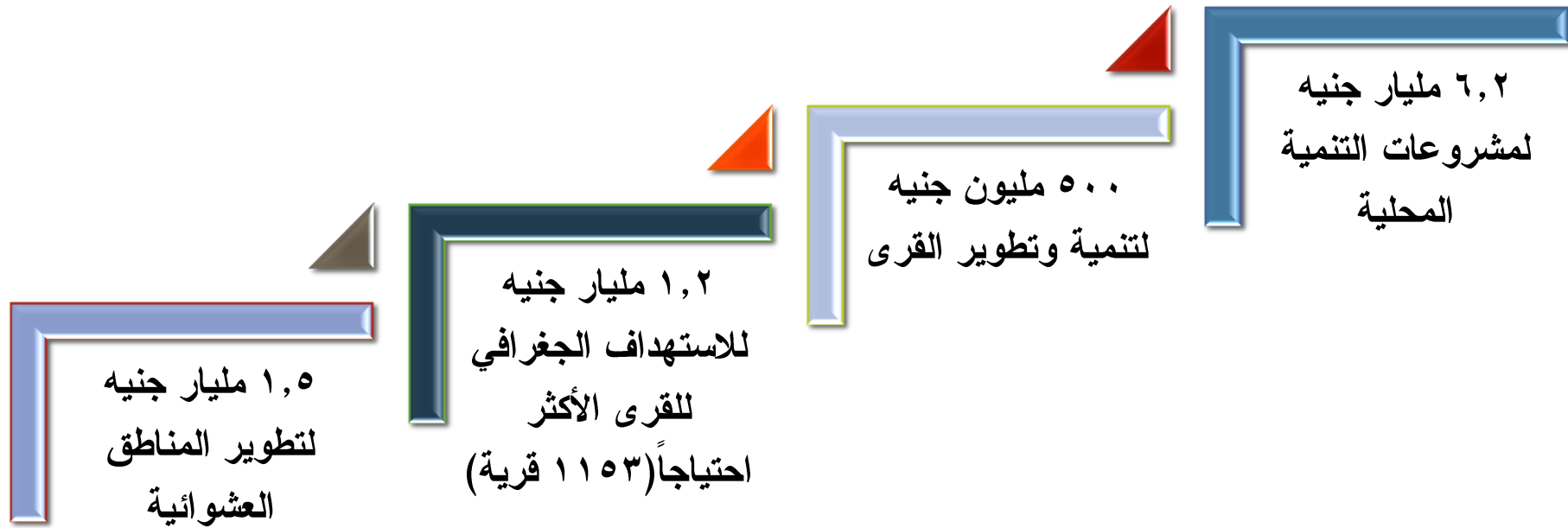


المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على الصعيدين الإقليمي والمحلي

أكد الدستور المصري في المادة رقم (٢٧) على أهمية تحقيق النمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. كما أن تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة يعد أهم أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث يؤكد الهدف الثاني للمحور الاقتصادي من الاستراتيجية على أهمية تحقيق نمو احتوائي ومستدام من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً. ويتبنى برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ أيضاً فكر النمو الاحتوائي وهو ذلك النمو الذي لا ينتظر الفقراء جني ثماره بعد حدوثه وإنما النمو الذي يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن بين الطبقات والمناطق المختلفة.

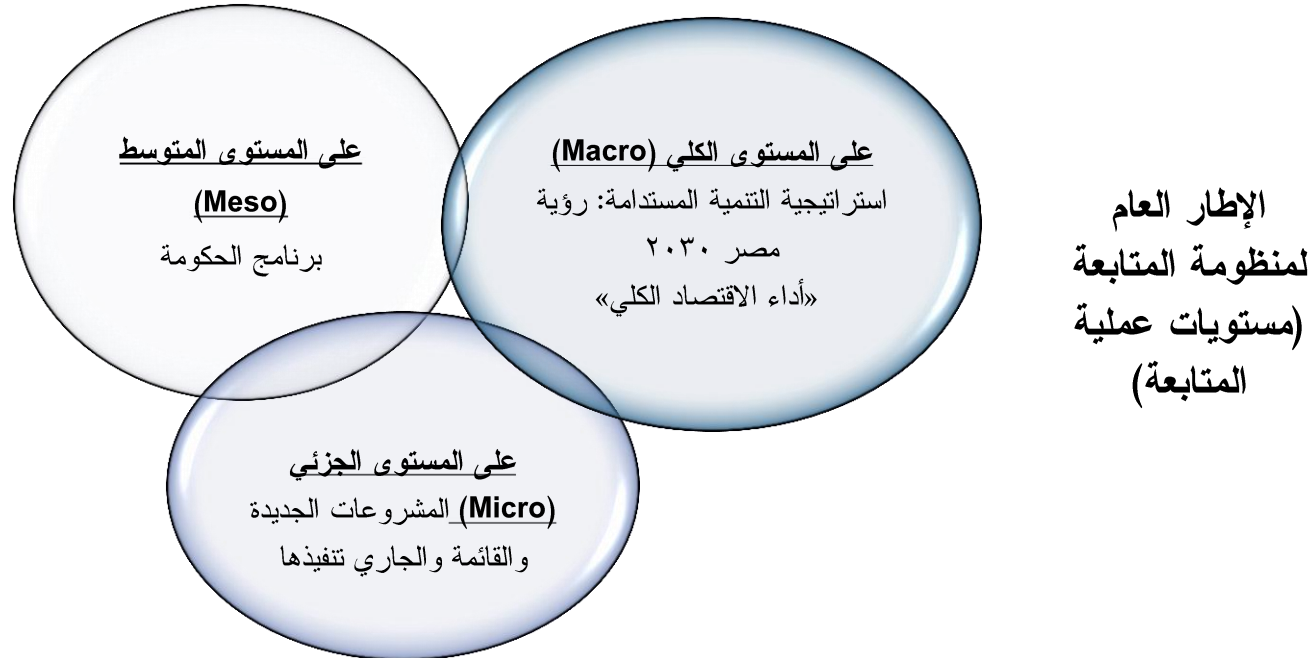
المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأقاليم المختلفة (%)

الإقليم	التوزيع النسبي للنتائج المحلي الإجمالي (٢٠١٣/٢٠١٢)	التوزيع النسبي للتكوين الرأسمالي الثابت (٢٠١٣/٢٠١٢)	معدل البطالة (٢٠١٤)	معدل الفقر (الفقراء كنسبة من السكان) (٢٠١٣/٢٠١٢)	معدل الأمية (٢٠١٥)
القاهرة الكبرى	٤٣,٧	٤٥,٧	١٣	٢٣,٧	١٩
الإسكندرية	١٤,٢	١٨,٢	١٢,٤	١٨,٣	٢١,٤
قناة السويس	١٢,٨	١٢,٣	١٤,٢	١٩,٨	١٢
الدلتا	١٢,٨	٨,٥	١٢,١	١٣,٦	١٨,٦
جنوب الصعيد	٨,١	٩,٥	١٢,٩	٤٠,٢	١٦,٧
شمال الصعيد	٥,٦	٤,٦	١١,٨	٣٥	٢٢,٢
وسط الصعيد	١,٩	١,٣	١١,٢	٤٢,٥	١٩
إجمالي الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٢,٨	٢٦,٣	٢٠,٣



تستهدف عملية المتابعة في المقام الأول رفع كفاءة المال العام وتحسين حياة المواطنين بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن عملية المتابعة وضع نظام متكامل لمؤشرات قياس الأداء التي تسمح بتتبع مدى التقدم الذي يتم إحرازه بالنسبة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن المتوقع أن يتم إصدار تقارير للمتابعة نصف سنوية توضح مدى التقدم الذي يتم إحرازه على المستويات الثلاث السابق الإشارة إليها. وتشير هذه التقارير إلى المعوقات أو المشكلات التي قد تعترض تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات، وتقدم أيضاً الحلول التي تساهم في معالجة هذه التحديات والتصدي للمشكلات. كما تستخدم هذه التقارير كألية للتنسيق بين الجهات المعنية وشركاء التنمية المختلفين. وتقدم الحكومة هذه التقارير إلى مجلس النواب بشكل دوري لمناقشتها..



شكراً ...